التمويل الإسلامي في أدبيات المنظمات الاقتصادية والمالية الدولية:
صندوق النقد الدولي والبنك الدولي أُنموذجاً
Islamic Finance in the Literature of International Economic and Financial Organizations: The Case of the IMF and the World Bank

د. أحمد مهدي بلوافي
جامعة الملك عبدالعزيز - السعودية
ambelouafi@kau.edu.sa

Abstract

This study explores and discusses the results and summaries of about fifty studies conducted by the International Monetary Fund (IMF) and the World Bank (WB) relating to various aspects; theoretical and practical, of Islamic finance(IF) over a period of thirty-four years; 1982-2016. The discussion has covered eight important topics. These are: IF and financial stability, the impact and role of morals on financial decisions and behavior, IF and money laundering and the financing of terrorism, cooperative banks and Islamic banks, IF and financial inclusion, the role of IF in development and economic growth, derivatives, risk management and Sukuk, and finally governance and Shari'sh compliance. The paper concludes with many prominent issues and recommendations. Among these are: most of the studies have been carried out in the aftermath of the American financial crisis of 2007-2008 and, practical and financial topics were dominant in the sample of the explored studies. Moreover, the results also show that the sample of the researches covered in the study look at Islamic finance as a complement component of the 'Globalized' financial system rather than as an alternative as some traits in the Islamic finance literature would look at it.

Key words: Islamic finance, Islamic economics, international economic and financial organizations, IMF, World Bank

مقدمة:

تنوعت الاهتمامات وتعددت بصناعة التمويل الإسلامي في السنوات الأخيرة بشكل لافت لم يعد الأمر مقتصراً في ذلك على البيئات العربية والإسلامية، بل امتد إلى غيرها. ومن ذلكم اهتمام المؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية، فالمتابع لتطور الدراسات والأبحاث الصادرة عن هذه المؤسسات يلمس ذلك وبكل جلاء، خاصة في أعقاب الأزمة المالية الأمريكية 2007-2008م؛ فعلى سبيل المثال توصلت الدراسة الحالية إلى أن قرابة سبعين في المائة من إجمالي الدراسات المرصودة في عينة البحث والتي قام بها صندوق النقد الدولي ظهرت منذ ذلك الحين وإلى نهاية عام 2016م، وقرابة خمس وخمسين في المائة من إجمالي الدراسات التي قام بها البنك تمت خلال ذات الفترة. إن هذا الرصيد من الأبحاث جدير بأن يُنظر إليه للوقوف على ما توصل إليه من نتائج وخلاصات بغرض المناقشة والإفادة منها إما دعماً أو تصويباً. انطلاقاً من هذا الوضع فإن الدراسة الحالية تصب في هذا الإطار في محاولة منها للإجابة على عدد من التساؤلات المهمة ومن ذلك:

- هل توصلت الدراسات المرصودة إلى إجابات «قاطعة» أو هي محل قدر كبير من الاتفاق فيما يتعلق بكل من:
  - استقرار النظام المالي الإسلامي ومؤسساته؟
  - دور التمويل الإسلامي «الإيجابي» والفعال في النمو الاقتصادي والتنمية والإدماج المالي (financial inclusion)؟

- وهل ترى تلك المعالجات أن التمويل الإسلامي يُقدم بديلاً حقيقياً للتمويل التقليدي أم أنه جزءٌ متممٌ ومكملٌ للبناته ومؤسساته القائمة؟
- ما المنهجية الأكثر استخداماً في تلك الدراسات؟
- ما الذي غلب على تلك المعالجات: الجانب التطبيقي أم النظري؟ وهل طغى عليها جانب التمويل أم أن جانب الاقتصاد نال حظه من الطرح والمعالجة؟

ستتولى الورقة الإجابة عن تلك التساؤلات من خلال تتبع استقرائي وتحليلي لتسعة وأربعين دراسة صدرت عن كلتا المؤسستين على مدى أربعة وثلاثين عاماً؛ أي من سنة 1982م (تاريخ ظهور أول دراسة حسبما وقف عليه الباحث)، وإلى نهاية عام 2016م؛ بغرض استثمار هذا الاهتمام بما يعود بالنفع على تقدم هذه الصناعة الفتية علمياً وعملياً. وقد انتظمت الورقة في ست فقرات وخاتمة. الفقرات هي: الدراسات السابقة، وأهداف الدراسة وأهميتها، ومنهج الدراسة وخطواتها، والحدود والصعوبات، وبعض الملامح العامة للدراسات المرصودة في عينة البحث، وأخيراً الفقرة السادسة وقد تضمنت مناقشة لنتائج الدراسات المرصودة وخلاصاتها.

أولاً - الدراسات السابقة

في حدود ما وقع عليه الكاتب من دراسات وأبحاث ذات صلة مباشرة بموضوع البحث لم يتم العثور على دراسة مثيلة، وإنما دراسات قريبة من حيث مجال الاهتمام البحثي المتعلق بكتابات غير المسلمين عن الاقتصاد والتمويل الإسلامي، ومن ذلك ما يلي:

1. ورقتان علميتان عن كتابات غير المسلمين عن الاقتصاد الإسلامي قدمتا في المؤتمر العالمي السابع للاقتصاد الإسلامي الذي عقد بجامعة الملك عبد العزيز؛ الأولى لبلعباس[1]، والتي رصدت الكتابات الصادرة في فرنسا منذ عام 1976م وحتى عام 2008م، والثانية لبلوافي،[2] والتي رصدت الكتابات الصادرة في بريطانيا خلال ذات الفترة.
2. ورقة علمية قدمها الباحث أبو شعلة في مؤتمر عَمَّان عن الأزمة المالية عام 2010م.[3]
3. بحث علمي لبلوافي؛ نُشر في عام 2014م[4]، يستعرض المؤلف فيه أنموذجاً من كتابات غير المسلمين عن التمويل الإسلامي إبان الأزمة المالية الأمريكية، ويقترح منهجاً علمياً لكيفية التعامل مع هذا النوع من الأدبيات.
4. دراسة علمية لبلوافي وبلعباس نشرت في عام 2016م[5]. تستعرض المقالةكتابات الغربيين عن الزكاة منذ عام 1934م وإلى عام 2015م.

وهكذا يتضح من خلال الرصد السابق أن الدراسة الحالية -وفي حدود ما قع عليه الباحث من مصادر- غير مسبوقة في بابها، وطريقة تناولها مما يجعلها تضيف على ما سبق بعداً زمانياً (الأحدث)، ومكانياً (مؤسسات مالية واقتصادية دولية)، وأهمية (رصد وتحليل عدد معتبر من الدراسات صادر عن هذا الصنف من المؤسسات).

ثانياً - أهداف الدراسة وأهميتها

هدفت الدراسة من وراء هذا الرصد والتحليل إلى تحقيق جملة من الأهداف وهي:

1. الإسهام في بناء منهجية علمية للتعامل مع الإنتاج العلمي لغير المسلمين المتعلق بما يكتب عن الاقتصاد والتمويل الإسلامي. ومن ذلك تجنب العموميات في الحديث عن الغرب، أو مؤسساته في تعامله العلمي و/أو العملي مع ظاهرة النمو الكمي والانتشار العددي الذي تشهده صناعة التمويل الإسلامي؛ بالتناول العلمي البعيد عن العواطف وردود الأفعال -المادحة أو القادحة- للاستفادة مما هو جيد، وطرح ما هو غير ذلك بالمناقشة الهادئة الهادفة. وبالتركيز على شخصيات أو مؤسسات خاصة أو حكومية بشكل محدد وربط ذلك -قدر الإمكان- بطبيعة التوجهات والاهتمامات البحثية للأفراد، أو نطاق العمل والأهداف للمؤسسات، و/أو خطط الحكومات.
2. التعرف على طبيعة الموضوعات التي تناولتها أدبيات هذه المؤسسات بطريقة تخدم فئة الطلاب والباحثين العرب الذين لا يجيدون اللغات الأجنبية مما يتيح لهم الإحاطة ببعض المستجدات وجوانب الاهتمام العلمي والعملي في هذا النوع من الأدبيات.
3. الاستفادة مما حوته تلك الدراسات من موضوعات لم تنل حظها الكافي من البحث والتنقيب مما يفيد في تعزيز التوجهات البحثية للحقل سواء تعلق الأمر بالرسائل العلمية، أو الأبحاث النوعية.

4. الوقوف على بعض نقاط القوة في دراسة هذه المؤسسات؛ كتوفر البيانات والإحصائيات مما يجعل الدراسات بعيدة عن الأسلوب الإنشائي العاطفي، والعمل بأسلوب فريق العمل بدل طغيان الفردية كما هو حاصل في أعمالنا نحن العرب والمسلمين.

أما أهمية الدراسة فتكمن في أنها جزء من مشروع بحثي كبير يتناول رصد وتحليل دراسات غير المسلمين عن الاقتصاد والتمويل الإسلامي؛ بدأ ذلك في عام 2008م بالورقة التي قدمت في المؤتمر العالمي السابع للاقتصاد الإسلامي، ثم أُتبع بمناشط أخرى كان آخرها دراسة عام 2014م (كما مر معنا في فقرة الدراسات السابقة). كما أن الدراسة تخدم هدف المعهد -المؤسسة التي يعمل بها الباحث- والمتمثل في رصد وتحليل الدراسات المتعلقة بالاقتصاد والتمويل بشكل عام، وتلك التي يقوم بها غير المسلمين بشكل خاص بغرض استثمارها الاستثمار الأمثل في رسم خارطة الطريق لأبحاث نوعية في الاقتصاد والتمويل الإسلامي.

ثالثاً - منهج الدراسة وخطواتها

اعتمدت الدراسة منهج الرصد والتحليل للوقوف على بعض الملامح العامة للدراسات المرصودة، ثم المناقشة لأهم النتائج والخلاصات التي توصلت إليها تلك المعالجات بالاعتماد على منهج الاستقراء والتحليل. ومن أجل تحديد عينة الدراسة تحديداً دقيقاً وشاملاً قدر الإمكان تم انتهاج الخطوات التالية:

1. رصد أولي لجميع الدراسات التي يُبرزها محرك البحث على موقع المؤسسة باستخدام كلمات بحث أساسية في موضوع الدراسة مثل: التمويل الإسلامي، والاقتصاد الإسلامي، والمصرفية أو المصارف الإسلامية.

2. استبعاد المكرر من الدراسات المرصودة أولياً؛ مثل تلك الصادرة بلغات أخرى، أو التي صدرت كتعريف قصير بالدراسة الأساسية؛ وقد تجلى ذلك بشكل كبير في حال الرصد المتعلق بالبنك.

3. استبعاد ما ترصده خاصية البحث في موقع المؤسسة بسبب ذكر كلمة إسلامي، أو تمويل إسلامي، أو مصارف إسلامية لأن ذلك سيرصد الكثير من الدراسات المتعلقة بالدول الإسلامية وما أكثرها في كلتا المؤسستين.

4. التأكد من شمولية العينة ودقتها بالعودة —في هذه المرحلة- إلى مراجع الدراسات المرصودة، وهذا ما مكن على سبيل المثال من رصد دراسات -فيما يتعلق بالصندوق لم تكن مذكورة على موقعه كما تم تبيين ذلك في فقرة الحدود والصعوبات. وهذا الأمر يبين أن البحث البسيط وغير الدقيق باستخدام محركات البحث على الانترنت في موضوع ما لا ينبغي الاقتصار عليه ولا الاكتفاء بمخرجاته بل لا بد من العودة إلى مصادر أخرى أكثر دقة وتحديداً، وربما أكثر شمولاً واستيعاباً خاصة الأعمال التي نشرت قبل التطورات الكبيرة والمتسارعة التي شهدتها تقنية المعلومات.

رابعاً - الحدود والصعوبات

كأي بحث علمي لا بد من رسم الحدود الزمانية والمكانية ومواصفات ونوعية الدراسات التي تم رصدها وعلى أي أساس؟ فيما يتعلق بالمدى الزمني فقد تم تحديد ذلك من تاريخ ظهور أول دراسة (عام 1982م) -حسبما وقع عليه الكاتب من مصادر موثوقة - وإلى نهاية عام 2016م، وذلك لأن الدراسات المرصودة لم تكن بالحجم الكبير جداً مما يصعب التعامل معه لاستخراج نتائج علمية مقبولة وفق الأهداف المسطرة للبحث، وذلك بسبب المعايير التي تم وضعها لتحديد عينة البحث. وقد تمثلت تلك المعايير في الآتي:

1. دراسات وتقارير أو أبحاث تتناول موضوعات محددة وبطريقة علمية.

2. استبعاد الكتب؛ كما حصل مع البنك الذي أصدر كتابين؛ أحدهما تحريراً والآخر تأليفاً.

3. استبعاد ترجمة المقالات أو الدراسات؛ البنك نشر بلغات مختلفة؛ العربية أو الإسبانية أو الفرنسية، وذلك لتلافي التكرار.

4. استبعاد المقالات والمختصرات التعريفية القصيرة لبعض الأبحاث، أو التي نشرت في مجلات دورية غير محكمة كمجلة التمويل والتنمية التي يصدرها الصندوق.

5. استبعاد الدراسات التي تتعلق بالإصلاحات المالية لبعض الدول -كما حدث لدراسة قام بها الصندوق عن السودان عام 2001م- وإن كانت تحتوي على معلومات عن التمويل الإسلامي؛ إذ لم يكن المستهدف الرئيس من البحث أو التقرير الاقتصاد والتمويل الإسلامي، بل البلد.

بناءً على ما سبق من معايير ومحددات فقد تم رصد تسعٍ وأربعين (49) دراسة؛ 36 قام بها الصندوق، و13 قام بها البنك كما هو موضح في الشكل (1) أدناه. وهكذا يتضح أن الصندوق قام بدراسات أكثر من تلك التي قام بها البنك، وذلك في حدود معطيات الدراسة الحالية.

شكل -1- إجمالي الدراسات موزعة بين ما قام به الصندوق وما قام به البنك

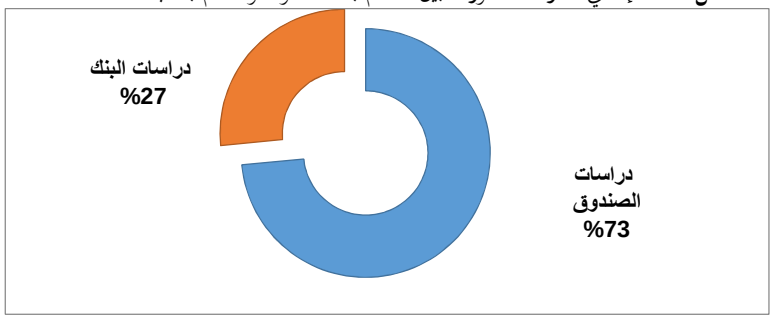

المصدر: إعداد الباحث بناء على معطيات الدراسة

ومن جهة أخرى اكتنف طريق البحث العديد من الصعاب لعل من أبرزها الحصر الشامل والدقيق لمفردات عينة الدراسة. في بداية البحث استسهلت الأمر وظننت أنه ميسور على أساس أن هذه المؤسسات تضع غالب إصداراتها المستهدفة على مواقعها الإلكترونية وبطريقة حصرية شاملة. وهكذا تم الرصد الأولي، لكن عند النظر في مراجع بعض الدراسات الصادرة عن تلك المؤسسات وقفت على أبحاث ليست متوفرة على المواقع؛ بل لم يُشر إليها في بعض الأحيان. ومن ذلك فيما يتعلق بالدراسات الأولى التي أصدرها الصندوق في نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات من القرن الماضي. فأول دراسة وهي تلك الصادرة عام 1982م[6] أشار بها عليَّ الأخ الكريم عبد القادر شاشي، ولم أكن على علم بها. أما الورقة الصادرة عام 1985م[7]، فلم أعثر عليها ولا الإشارة إليها لا في موقع الصندوق ولا في مصادره، وإنما في مراجع دراسة البنك الصادرة عام 1986م[8]. وفيما يتعلق بدراسة عام 1986م لم أعثر عليها في موقع الصندوق الخاص بالأبحاث والدراسات المتعلقة بالتمويل الإسلامي، وإنما أشير إليها في السيرة الذاتية لمؤلفها (محسن خان) على موقع المؤسسة ثم عثرت على نسخة منها في الكتاب الذي حرره خان و ميراخور عام 1987م[9]. أما دراسة عام 1987م[10]، لم أجدها مذكورة في موقع الصندوق كذلك، غير أني وجدتها في أحد المراجع[11]، وشككت في ذلك فبحثت عنها، ووجدتها تباع في متجر آمزون (Amazon). أما ورقة 1988م التي وجدتها مذكورة في مراجع ورقة نديم الحق وعباس ميراخور[12]، وبعد البحث عثرت على نسخة منها باللغة العربية على موقع (SSRN)[13]، ولم أعثر على نسخة منها باللغة الإنجليزية التي يبدو أنها أعدت بها. كما عثرت على ذات النسخة في موقع (Munich Personal RePEc Archive)[14]. ثم ورقة 1989م لمحسن خان وعباس ميراخور، وقد عثرت على الإشارة إليها في ورقة (Errico and Farahbash)[15]. وأخيراً هناك إشكالية عدم العثور على ورقة عام 1991م، وهي مذكورة في موقع الصندوق كعنوان ومعلومات عامة، إلا أني وجدتها تحمل نفس عنوان ورقة عام 1987م (Islamic Banking)[16] إلا أنها من تأليف محسن خان وعباس ميراخور؛ فهل محتواهما العلمي نفسه؟ لقد افترضت أنه مختلف لأنه لا يعقل أن تنشر مؤسسة ذات الورقة في عامين مختلفين، ولأسماء مختلفة، وإن اشترك أحد المؤلفين في كلتيهما، ومن الصعوبات كذلك التفريق بين الكتاب المسلمين وغيرهم كما سيتضح معنا في الفقرة التالية.

خامساً - بعض الملامح العامة للدراسات المرصودة في عينة البحث

في هذه الفقرة سنقدم نظرة إجمالية عن الدراسات (49) المرصودة في عينة البحث من خلال زوايا مختلفة كما هو موضح في النقاط التالية أدناه:

1 – **توزيع الدراسات عبر سنوات الفترة الزمنية المحددة.** فيما يتعلق بهذه الخاصية فإن الشكلين (2) و (3) يوضحان ذلك بالنسبة للمؤسستين؛ الصندوق ثم البنك على التوالي.

شكل -2- عدد الدراسات التي قام بها صندوق النقد الدولي موزعة عبر سنوات الفترة المحددة (1982-2016م)

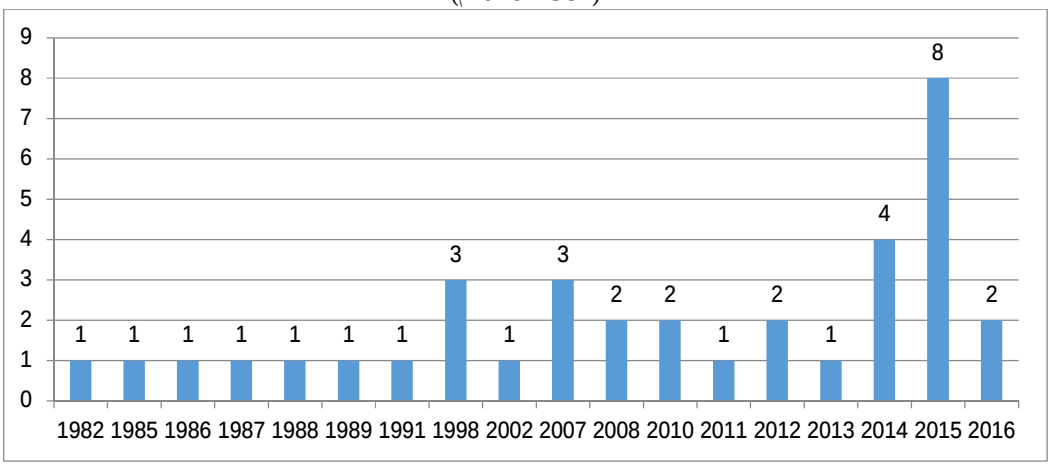

المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات الدراسة

شكل -3- عدد الدراسات التي قام بها البنك الدولي موزعة عبر سنوات الفترة المحددة (1986-2016م)

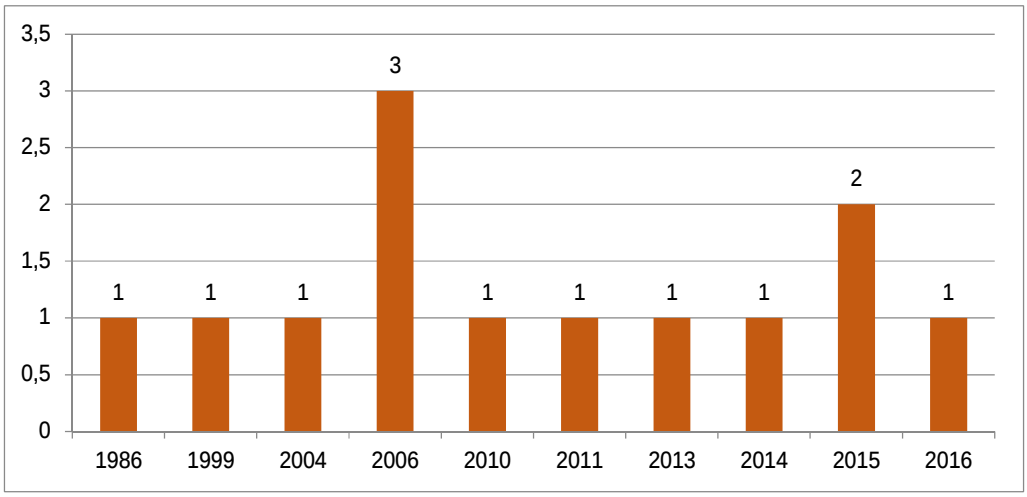

المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات الدراسة

يظهر من الشكلين أعلاه أن البداية في المؤسستين كانت متقاربة وإن كانت الأسبقية في ذلك للصندوق وببضع سنوات. ويُلاحظ في دراستي 1985م بالنسبة للصندوق، وفي عام 1986م بالنسبة للبنك أن الذي تولى إعدادهما مسلمون وبباحث مشارك في الورقتين؛ وهو عباس ميراخور. كما يُشاهد من خلال الرصد أن هذا الكاتب كان أنشط شخصية حيث شارك في العديد من الأبحاث التي صدرت في فترة ما قبل الأزمة خاصة السنوات الأولى (منتصف الثمانينيات من القرن الماضي إلى نهاية التسعينيات). ومن جهة أخرى يظهر من الشكل (2) أعلاه أن سنة 2015م شهدت عدداً كبيراً من الدراسات (8) من قبل الصندوق؛ لماذا كان هذا؟ هل هو أمر مخطط له مما يعني زيادة وتيرة الدراسات فيما يستقبل من أعوام؟ أم أن الأمر جاء مصادفة؟ لا أملك جواباً قاطعاً في ذلك إلا أن معطيات السنة التالية (2016م) تشير إلى ترجيح التفسير الأخير؛ أي قد يكون الأمر مجرد مصادفة. كما يمكن تفسير ذلك بنشر دراسات قام بها باحثون من خارج الصندوق، ربما بسبب تفرغهم للبحث العلمي في المؤسسة فوافق إصدارها هذه السنة، أو ربما يعود إلى قبول نشر أبحاثهم كما حصل مع

ورقة (Farooq and Zaheer)[17]. وبالنسبة للبنك فإن سنة 2006م سجلت العدد الأعلى من الدراسات، والسبب في ذلك أن موضوعها واحد (الحوكمة)، وباحثيها كذلك إلا أن الجوانب التي تناولتها الأوراق كانت مختلفة كما هو موضح في الملحق (2).

2 – **توزيع الدراسات بين فترتين رئيسيتين.** وقد تمثل ذلك في فترة ما قبل الأزمة المالية الأمريكية (2007-2008م) وما بعدها. لم يكن هذا التحديد عشوائياً وإنما انطلق من واقع أن هذه الكارثة كانت من الأهمية والتأثير بمكان ولا أدل على ذلك من النقاش الذي لايزال محتدماً بين أقطابها المختلفة في الجانب الأكاديمي والتطبيقي بشأن أسباب حدوثها، وطرق معالجة انعكاساتها العلمية والعملية على التمويل والاقتصاد وغيرهما من المجالات ذات الصلة. ولا شك أن هذا التقسيم سيفيد في معرفة مدى تأثير هذا الحدث في زيادة الاهتمام بالتمويل الإسلامي من عدمه. الشكلان (4) و(5) يلخصان ما تم الوقوف عليه في هذا المضمار.

شكل -4- توزيع دراسات الصندوق بين فترتي ما قبل أزمة 2007-2008م الأمريكية وما بعدها

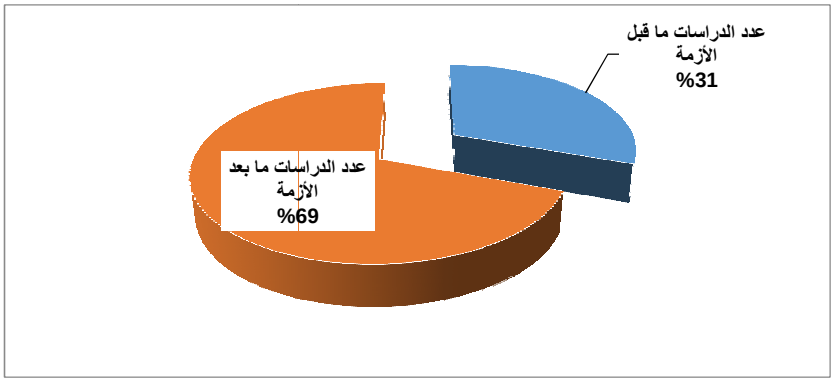

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على معطيات الدراسة

شكل -5- توزيع دراسات البنك بين فترتي ما قبل أزمة 2007-2008م الأمريكية وما بعدها

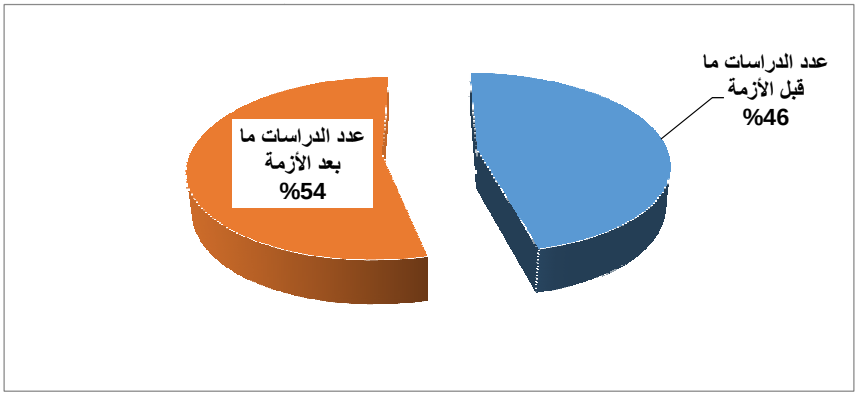

المصدر: إعداد الباحث بناءً على معطيات الدراسة

يُلاحظ من الشكلين أعلاه -وبشكل بارز- أن الأزمة أثرت في زيادة الاهتمام بالتمويل الإسلامي من خلال الزيادة العددية لنسبة الدراسات التي أجريت بعد الحدث إلى إجمالي الدراسات المرصودة في كلتا المؤسستين، وإن كان الوضع في الصندوق أبرز منه في البنك بسبب كثرة الدراسات التي رُصدت في عينة البحث..

3– **توزيع الدراسات حسب موضوعات بحثية كبرى.** بعد الاطلاع على الدراسات من خلال عناوينها، ومستخلصاتها، ومقدماتها ونتائجها، والبعض تم الاطلاع عليه برمته أمكن تحديد المجالات البحثية الكبرى التي تناولتها دراسات المؤسسات في الشكلين (6) و (7) أدناه.

شكل-6- توزيع دراسات الصندوق على الموضوعات البحثية الكبرى

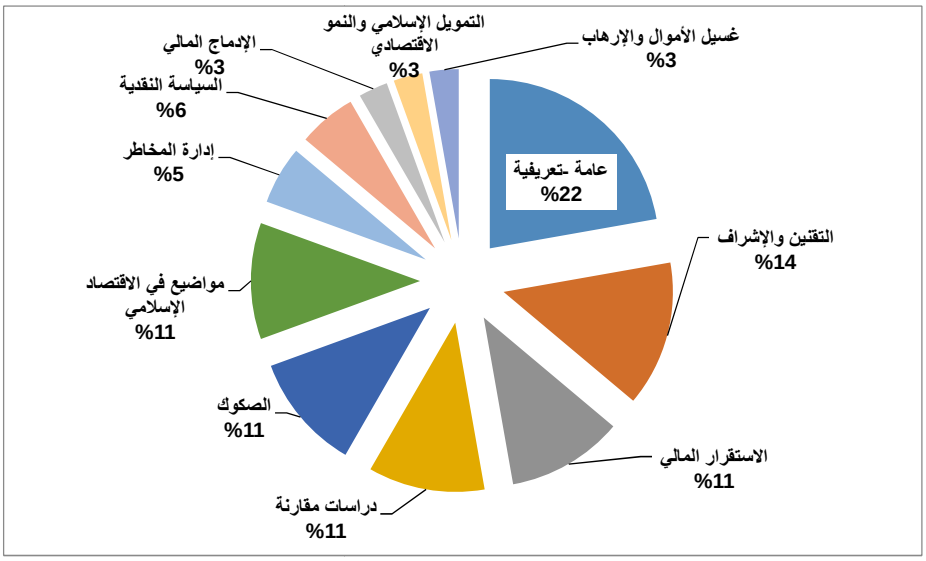

المصدر: إعداد الباحث بناءً على معطيات الدراسة

شكل-7- توزيع دراسات البنك على الموضوعات البحثية الكبرى

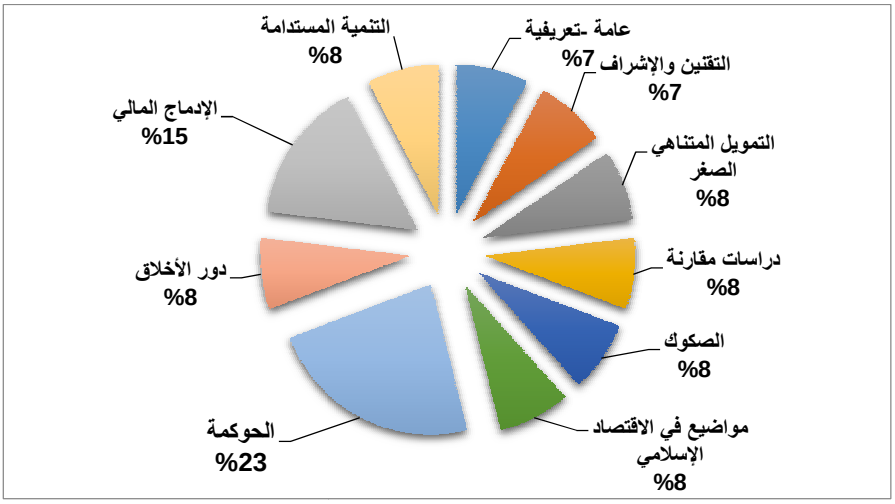

المصدر: إعداد الباحث بناءً على معطيات الدراسة

فيما يتعلق بالصندوق يلاحظ أن تلك المجالات توزعت على أحد عشر مجالاً؛ من أهمها ستة: التعريفية العامة، والتقنين والإشراف، والاستقرار المالي، فالمقارنات، ثم الصكوك، وأخيراً المسائل الكلية المتعلقة بالاقتصاد الإسلامي كطبيعة الوساطة المالية، وخصائص هذا النظام فيما يتعلق بالاستقرار والسياسة المالية. وقد استحوذت هذه الموضوعات على 80% من إجمالي الدراسات المرصودة. وهذا ما يعكس الاهتمامات الرئيسة للصندوق والمتمثلة في: أولاً فهم كيفية عمل هذا النوع من المؤسسات تنظيراً وممارسة مع تتبع تطورات الممارسة عبر الزمن، ثم التركيز على الجانب القانوني والإشرافي على اعتبار أنه أحد الركائز الأساسية لتحيق الاستقرار النقدي والمالي. والملاحظة المبدئية التي يمكن الخروج بها هي أن هاجس الاستقرار المالي كان حاضراً في معظم الدراسات التي قام بها الصندوق بشكل أو بآخر، وهذا ما يعزز أن الموضوعات التي تم بحثها تخدم أهداف الصندوق والمتمثلة في السعى إلى تحقيق قدر مناسب من الاستقرار النقدي والمالي على المستوى العالمي.

وفيما يتعلق بالبنك فإننا نجد أن مجالي الحوكمة والإدماج المالي استحوذا على نصيب 38% من إجمالي الدراسات المرصودة. أما باقي المجالات فقد نالت قدراً متساوياً من المعالجة، إلا أن الفحص الأولي والسريع للدراسات يُشير إلى أن الهاجس التنموي كان حاضراً أكثر من غيره في تلك المعالجات، ولا غرابة في ذلك لأن تلك هي مجالات عمل البنك الرئيسة، إلا أنه لا يمكن إغفال الجوانب التي قد تؤثر سلباً على النمو والتنمية، ومن ثم تم تناول موضوعات تتقاطع مع تلك التي قام بها الصندوق مثل المخاطر، والتقنين والإشراف، والاستقرار المالي. والجدير بالذكر أن كلتا المؤسستين انفردت بجوانب ظهرت في معالجاتهما الأخيرة ويتعلق الأمر بغسيل الأموال وتمويل الإرهاب بالنسبة للصندوق، ودور الأخلاق بالنسبة للبنك وهي مسائل سنقف معها في الفقرة المخصصة لمناقشة نتائج الدراسات وخلاصاتها.

4 – توزيع الدراسات بين تخصصي الاقتصاد والتمويل الإسلامي. لم يكن مستغرباً استحواذ التمويل على النصيب الأكبر من الاهتمام -كما هو موضح في الشكلين (8) و(9) أدناه- لأن هذه المؤسسات تركز على الجوانب التطبيقية العملية أكثر من التنظير. والملاحظ في المعالجات المتعلقة بالاقتصاد الإسلامي أنها كانت في السنوات الأولى، ومن قبل كتاب مسلمين بشكل رئيس، ثم اختفت بشكل كامل بعد تطور صناعة التمويل الإسلامي. وهذا الأمر ليس مقتصراً على هذه الجهات فحسب، بل حتى على مستوى معظم الفعاليات والمناشط وخاصة المؤتمرات والندوات المتعلقة بالتمويل الإسلامي نجد أنها تُركز على جانب التمويل وما ارتبط به بشكل رئيس، ولا تكاد تجد إلا النذر اليسير المتعلق بالاقتصاد الإسلامي. وإن ظهر في السنوات الأخيرة اهتمام بالوقف والزكاة إلا أن التركيز فيه على الجانب التمويلي أكثر من غيره من المجالات والأبعاد التي أثرت فيها وأثرتها مؤسسة الوقف عبر التاريخ الزاهر للحضارة الإسلامية، وكذا الزكاة.

شكل-8- توزيع دراسات الصندوق بين تخصصي الاقتصاد والتمويل الإسلامي

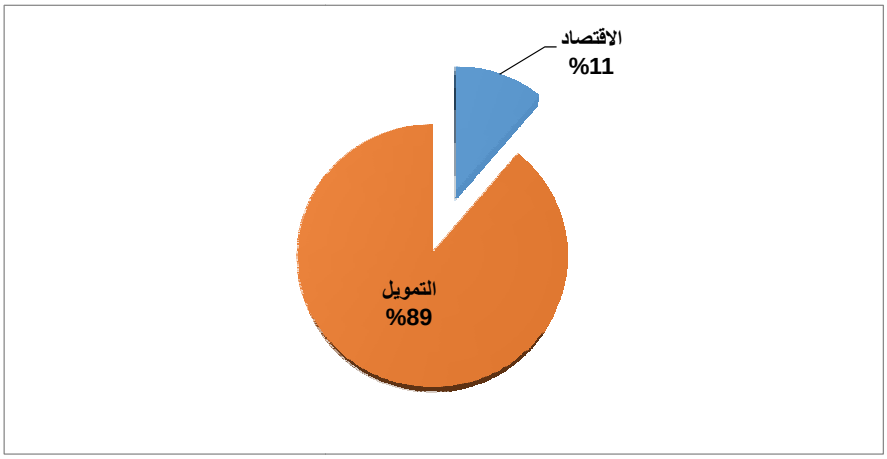

المصدر: إعداد الباحث بناء على معطيات الدراسة

شكل-9- توزيع دراسات البنك بين تخصصي الاقتصاد والتمويل الإسلامي

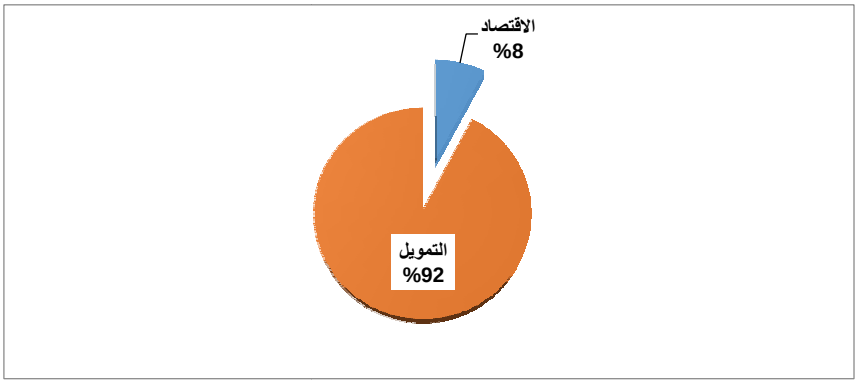

المصدر: إعداد الباحث بناء على معطيات الدراسة

5 – **توزيع الدراسات بين الأبحاث الجماعية والفردية.** يظهر بشكل جلي في الشكلين (10) و(11) أدناه النصيب الأوفر للدراسات الجماعية (ما قام بإعداده باحثان فأكثر) فهي التي طغت على عينة الدراسات المرصودة. وذلك قد يعود لعدة أسباب؛ ومن ذلك أنها ربما تكون سياسة تنتهجها هذه المؤسسات لبث روح فريق العمل، أو لأن طبيعة الدراسات تتطلب تعاون أكثر من تخصص (اقتصادي، ومالي، وقانوني، وفني ... إلخ) وجهة وذلك لحداثته، وربما كذلك لزيادة الانتاج وسرعة الإنجاز. المهم أن هذه المسألة تحتاج إلى تأمل من قبل الباحثين في الاقتصاد الإسلامي، والقائمين على مراكز البحث والدراسة في هذا الحقل المعرفي الناشئ للاستفادة من مثل هذه التجارب من أجل التجويد والتحسين المبني على أساس التعاون الذي حض عليه ديننا الحنيف. ومن أهم المتطلبات في هذا الشأن أن يكون التعاون حقيقياً، لا صورياً -بمعنى أن يؤدي كل واحد واجبه في فريق العمل-، وأن يُبتعد عن الانتهازية والاستغلال -استغلال المنصب أو الوجاهة لنسبة أعمال وأبحاث لغير من قام بها.

شكل -10- توزيع دراسات الصندوق بين الأبحاث الجماعية والفردية

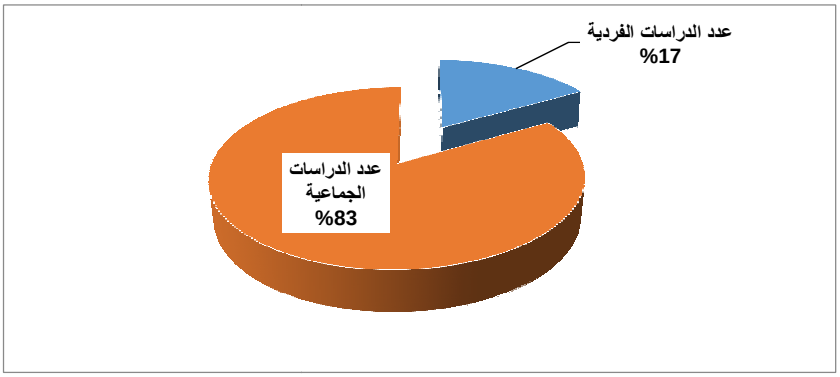

المصدر: إعداد الباحث بناء على معطيات الدراسة

شكل -11- توزيع دراسات البنك بين الأبحاث الجماعية والفردية

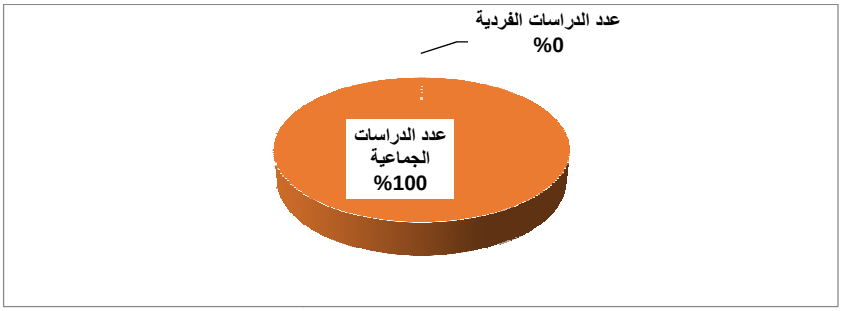

المصدر: إعداد الباحث بناء على معطيات الدراسة

6 – **توزيع الدراسات حسب منهج البحث العلمي المتبع.** الشكلان (12) و (13) أدناه يلخصان ما توصلت إليه الدراسة بشأن هذه الخصيصة.

شكل -12- طرق البحث العلمية المستخدمة في دراسات الصندوق

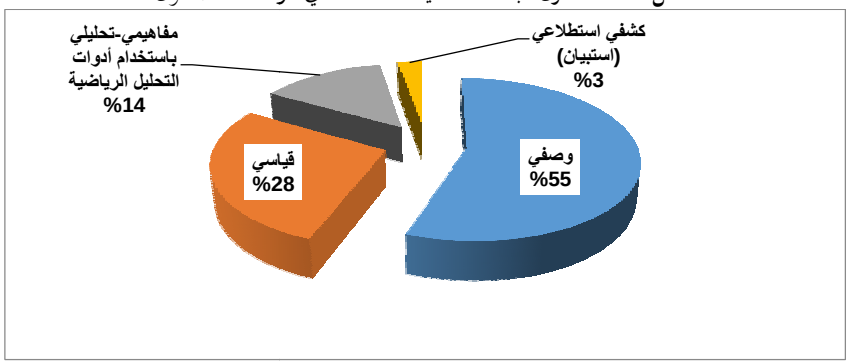

المصدر: إعداد الباحث بناء على معطيات الدراسة

شكل -13- طرق البحث العلمية المستخدمة في دراسات البنك

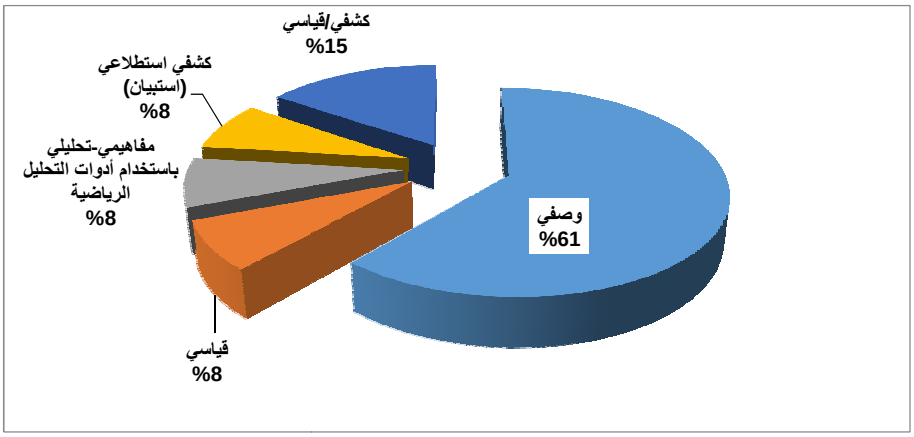

المصدر: إعداد الباحث بناء على معطيات الدراسة

نلاحظ من الشكلين أعلاه أن أهم الأدوات المنهجية المستخدمة في عينة الدراسات المرصودة تمثلت في المنهجين الوصفي والقياسي، ولا غرابة في ذلك لأن جوانب التعرف على الظاهرة تطلبت إجراء العديد من الدراسات لمعرفة حقيقة هذا النوع من التمويل تنظيراً وممارسة؛ وهذا من باب أن الحكم على الشيء وكيفية التعامل معه بشكل صحيح فرع عن تصوره. فلا يمكن وضع قوانين ولا تشريعات لكيان اقتصادي أو مالي دون معرفته عن كثب، كما أن البناء على "الدعاوى" النظرية التي ركزت عليها الدراسات الأولى من المسلمين على أن الوساطة المالية "الإسلامية" قائمة على عقود المشاركة وخصيصة تقاسم المغانم والمغارم لا تمت للواقع القائم بصلة. ومن جهة أخرى فإن الوقوف على حقيقة بعض المسائل مثل الاستقرار المالي، والإسهام في الإدماج المالي، أو النمو الاقتصادي تطلب استخدام ذات الأدوات القياسية المستخدمة في الأدبيات التقليدية، ونفس الأمر ينطبق على الدراسات المفاهيمية التحليلية التي استخدمت الأدوات التحليلة مثل نماذج التوازن العام لاستخلاص بعض الحقائق ودراسة بعض المسائل المحددة مثل أثر إلغاء الفائدة على الإدخار، والاستثمار، أو السياسة النقدية.

7 – **التوزيع بين الدراسات النظرية والتطبيقية.** الشكلان (14) و (15) يلخصان ذلك حيث يغلب على الدراسات الجوانب التطبيقية العملية المتعلقة بممارسات مؤسسات صناعة التمويل الإسلامي، وأسواقه، وكذا تعامل المؤسسات الإشرافية معه، والهيئات والمنظمات الداعمة لهذه الصناعة فيما يتعلق بجوانب محددة مثل كيفية احتضان التمويل الإسلامي، أو كيفية الاستفادة منه في خدمة الخطط الاقتصادية المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والإدماج المالي وغيرها. وكذلك مسائل الاستقرار المالي وتحليل المخاطر لهذا النوع من المؤسسات التمويلية الحديثة النشأة. هذه النتيجة تعزز الاهتمام الذي حدث لظاهرة التمويل الإسلامي بعد الأزمة المالية الأمريكية، والذي تمثل فيما

يتعلق بهاتين المؤسستين بزيادة لافتة لعدد الأبحاث، ولمشاركة غير المسلمين في ذلك. إلا أن في الوضع بين المؤسستين اختلاف طفيف تمثل في أن نسبة الدراسات النظرية التي قام بها الصندوق تمثل 17% من إجمالي الدراسات المرصودة في حين أنها لا تمثل سوى 8% بالنسبة للبنك. التعليل لهذا الوضع يتمثل في أن عدد درسات الصندوق أكثر، كما أنه كان الأنشط في الفترة الأولية وذلك راجع ربما لعدد الباحثين المسلمين الذين كانوا يعملون في تلك الفترة، أو بسبب نشاط بعضهم وتعاونهم مع بعض كما هو الشأن مع عباس ميراخور ومحسن خان.

شكل -14- توزيع الدراسات التي قام بها الصندوق بين النظرية والتطبيق

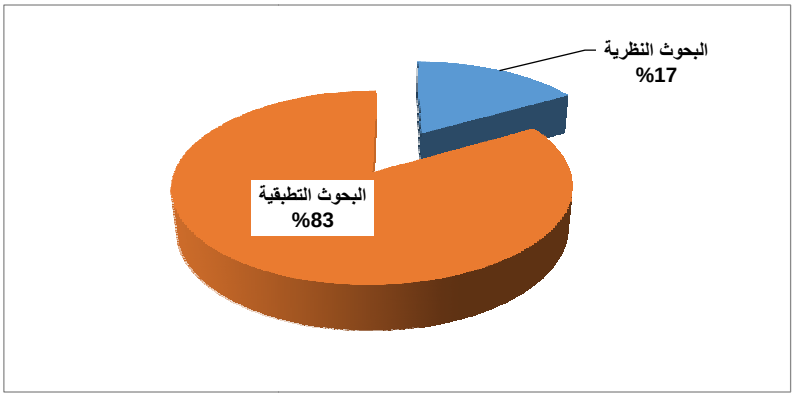

المصدر: إعداد الباحث بناء على معطيات الدراسة

شكل -15- توزيع الدراسات التي قام بها البنك بين النظرية والتطبيق

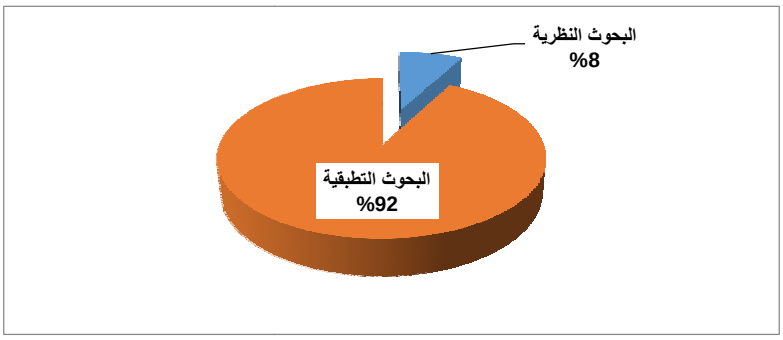

المصدر: إعداد الباحث بناء على معطيات الدراسة

8 – **التوزيع حسب الديانة بين مسلمين وغيرهم.** النتائج في هذه الخصيصة والتي تضمنها الشكلان (16) و (17) مثلت أحد التحديات التي واجهها الباحث في التمييز الدقيق بين الفئتين، وذلك لأن معيار التمييز على أساس الإسم -اسم الكاتب- الذي أُستخدم في النسخة السابقة من الدراسة تبين أنه غير كاف لأن بعض من يسلمون قد يحتفظون بأسمائهم، كما أن بعض النصارى العرب قد توحى أسماؤهم بأنهم مسلمين، وفي بعض الدول الآسيوية قد تختلط الأسماء. ومن ثم وجب التدقيق والنظر في معايير أخرى حتى تكون النتائج أكثر دقة. ومن المعايير التي أضيفت علاوة على معيار المعرفة المتيقنة المبنية على أساس المعرفة للعديد من الشخصيات من خلال الإنتاج العلمي، أو اللقاء في بعض المؤتمرات، معيار فحص السير الذاتية للكاتبين والتي أُستعين بها في التعرف على مواطن النشأة والمؤسسات التعليمية، مع البحث في الإسم العائلي الذي أفاد في التعرف على الخلفية الدينية للبعض.

ومع ذكر ما سبق من معايير وضوابط فقد تبقى ما لا يزيد عن 6% من العدد الإجمالي للكتاب في كلتا المؤسستين لم يكن الفصل فيهما إلا على أساس اجتهادي من خلال الإسم. وقد كان الوضع في البنك أفضل منه في الصندوق؛ حيث أن نسبة هؤلاء الكتاب كانت في حدود 3% من إجمالي معدي الدراسات في البنك، و 7% في الصندوق. ومع ذلك فإن النتائج كانت قريبة من بعض كما هو موضح بشيء من التفصيل أدناه.

شكل -16- توزيع الدراسات التي قام بها الصندوق بين الكتاب المسلمين وغيرهم

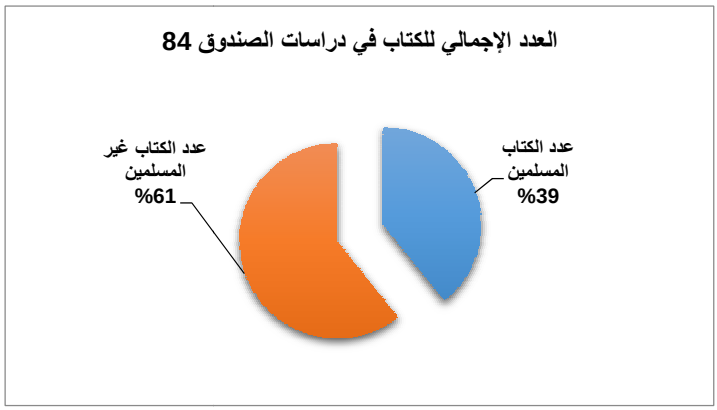

المصدر: إعداد الباحث بناء على معطيات الدراسة

الشكل -17- توزيع الدراسات التي قام بها الصندوق بين الكتاب المسلمين وغيرهم

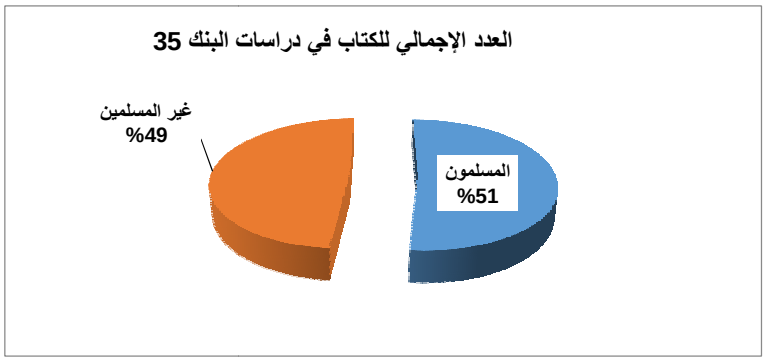

المصدر: إعداد الباحث بناء على معطيات الدراسة

ولتسليط مزيد ضوء حول هذه الجزئية تم النظر في إسهامات الفريقين قبل الأزمة المالية الأمريكية وبعدها فكانت النتيجة ما تضمنته الأشكال (18) و (19) بالنسبة للصندوق، و (20) و (21) بالنسبة للبنك أدناه:

شكل -18- توزيع الدراسات التي قام بها الصندوق بين الكتاب المسلمين وغيرهم قبل الأزمة (1982-2006م)

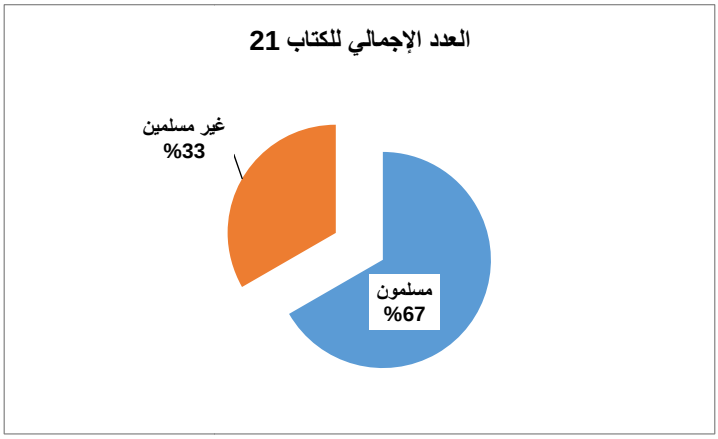

المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات الدراسة

شكل -19- توزيع الدراسات التي قام بها الصندوق بين الكتاب المسلمين وغيرهم بعد الأزمة (2007-2016م)

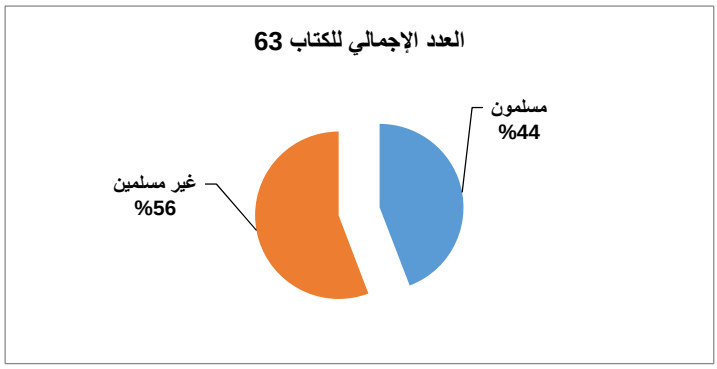

المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات الدراسة

شكل -20- توزيع الدراسات التي قام بها البنك بين الكتاب المسلمين وغيرهم قبل الأزمة (1986-2006م)

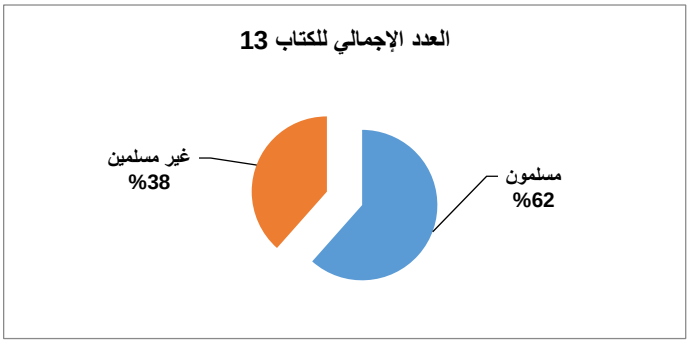

المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات الدراسة

شكل -21- توزيع الدراسات التي قام بها البنك بين الكتاب المسلمين وغيرهم بعد الأزمة (2007-2016م)

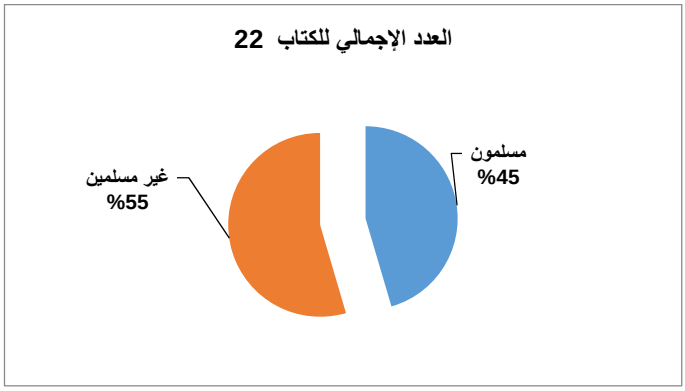

المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات الدراسة

وهكذا يلاحظ من خلال الأشكال أعلاه مدى التباين بين الفترتين في إسهام كل فريق في ما نشر من دراسات، وتأثير حدث الأزمة في ذلك بشكل لافت للانتباه. ومن ثم يمكن القول أن الأزمة أثرت في التوجه البحثي للمؤسستين؛ وخاصة الصندوق فيما يتعلق بالاهتمام بظاهرة تنامي التمويل الإسلامي، وانتشار مؤسساته في العديد من البيئات غير العربية والإسلامية. وقد انعكس هذا على اهتمام باحثيهم غير المسلمين كذلك: فهل كان مرد ذلك لتوجيه مدروس من المؤسستين؟ أم أنه يعود للاهتمامات الشخصية لبعض الباحثين؟ المعطيات

التي بين أيدينا لا تمكن من الإجابة على ذلك بشكل قاطع، إلا أنه يمكن القول أن العاملين لعبا دور، وإن كان عامل الاهتمام المؤسسي - حسب وجهة نظري- ربما يكون له الأثر الأكبر لأن الاستقرار المالي والنقدي والاقتصادي بما ينعكس إيجاباً على التنمية والنمو من المسائل التي تولي هاتين المؤسستين أهمية بالغة لها في تعاملها مع الدول الأعضاء فيها.

سادساً - مناقشة نتائج الدراسات المرصودة في عينة البحث وخلاصاتها

لا يمكن بحال الإتيان على نتائج كل دراسة على حدة، ولهذا سيتم التناول للنتائج والخلاصات التي يحسب الباحث أنها ذات أهمية على أساس تجميعي بين المساحات المشتركة و/أو المتقاربة بين تلك المعالجات، وقد حُدد ذلك في ثمانية محاور مُعالجة بشكل مفصل على النحو الآتي:

1. **التمويل الإسلامي والاستقرار المالي.** تُمثل الدراسة الصادرة عن صندوق النقد الدولي عام 2008م[18] أول دراسة تجريبية (emperical) -في حدود ما اطلع عليه الباحث- تقوم بفحص الاستقرار المالي للمصارف الإسلامية باستخدام أداة (Z-score) المستعملة بشكل كبير لفحص مدى استقرار المؤسسات التقليدية الإسلامية من عدمه، كما تعرضت الدراسة إلى جزئية مدى التأثير الكلي لوجود هذا النوع من المؤسسات في استقرار النظام المالي في البلد من عدمه. وقد أتى عقب هذه المعالجة العديد من الدراسات التي استخدمت ذات الأداة وأدوات قياسية وإحصائية أخرى. وقد قام معد البحث بمناقشة نتائج تلك الدراسة بعد صدورها ببضعة أشهر. الشكل (22) يلخص أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة:

شكل -22- نتائج قيم معيار Z التي توصل إليها الباحثان (Čihák and Hesse) في ورقتهما لعام 2008م

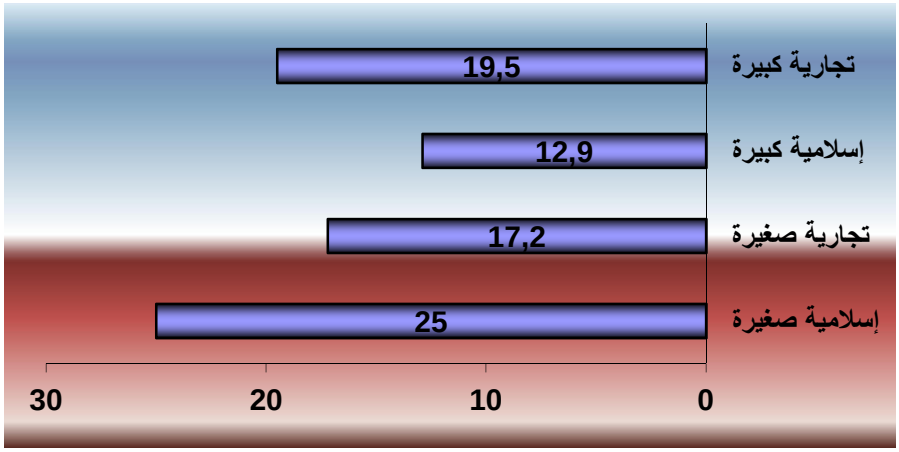

المصدر: Čihák and Hesse, 2008: 16

بناءً على قاعدة المعيار Z التي تنص على أنه كلما كانت قيمة المعيار كبيرة كلما كانت السلامة المالية للمؤسسة المفحوصة (البنك في حالتنا) جيدة؛ بمعنى أن احتمال تعرضها للاعسار أو الإفلاس ضئيل والعكس صحيح، ومن خلال الأرقام الموضحة في الشكل (22) أعلاه يمكن الخروج بالخلاصات التالية:

1. المصارف الإسلامية الصغيرة أكثر استقراراً من نظيرتها التقليدية الصغيرة.
2. المصارف التجارية التقليدية الكبيرة أكثر استقراراً من نظيرتها الإسلامية التجارية الكبيرة.
3. المصارف الإسلامية الصغيرة أكثر استقراراً من المصارف التجارية الإسلامية الكبيرة.

وهكذا تصل الدراسة إلى أن المصارف الإسلامية الصغيرة هي "الأكثر متانة (more resilient)" في المجموعة، وأن المصارف الإسلامية الكبيرة هي الأضعف. وأن وجود هذا النوع من المؤسسات لايساهم بشكل كبير في استقرار النظام المالي في البلد. لماذا كان الأمر كذلك؟ وبماذا يمكن تفسيره؟ لقد تمت مناقشة تلك النتائج بشكل مستفيض في ورقة عام 2008م[19] بما يغني عن الإعادة ها هنا؛ وخاصة مسألة أن المصارف التجارية الإسلامية الكبيرة تستخدم الصيغ التمويلية القائمة على المشاركة أكثر من الصغيرة التي أشار إليها

المؤلفان لتفسير هذا الاختلاف بين المؤسستين. وهذا أمر غير مسلم به لأن المعطيات تشير إلى أن صيغ التمويل القائمة على المشاركة في المصارف الإسلامية -صغيرها وكبيرها- هى الأقل استخداماً في جانب التوظيفات للأموال (assets side) [20] على الأقل، ولم يقم الباحثان بتقديم أدلة تدعم دعواهما تلك.

وقد أتت بعد هذه الدراسة دراسات أخرى وهى مرصودة في العينة؛ إلاَّ أنها لم تكن على توافق وانسجام في النتائج التي خلصت إليها. المهم من تناول هذه النقطة هو الإشارة إلى أن الدراسات العلمية التي تعرضت لمسألة الاستقرار للتمويل الإسلامى لم تصل إلى نتيجة حاسمة بعد تسمح لنا بالخروج بمقولة جامعة مانعة مفادها "لقد توصل الغرب إلى أن التمويل الإسلامى أكثر استقراراً من نظيره التقليدي"؛ والتي يستسهل البعض إطلاقها دون فحص ولا روية. نعم هناك إشادة تكاد تكون محل اتفاق فيما يتعلق باستقرار النظام المالي القائم على المشاركة في تقاسم المغانم والمغارم مما ينعكس إيجاباً على ربط نتيجة العائد الذي تستحقه مصادر الأموال (الودئع الاستثمارية) بنتائج توظيفها في الأنشطة الاقتصادية الحقيقية المختلفة، إلا أن الأمر غير ذلك فيما يتعلق بالتطبيق الذي عليه وضع المؤسسات التمويلية الإسلامية الآن؛ والتي يغلب على أدواتها الصيغ القائمة على المداينات أكثر من تلك القائمة على المشاركة.

2. **الأخلاق وأثرها على القرار والتصرف المالي.** تمت معالجة هذا الموضوع من خلال ورقة صادرة عن البنك الدولي عام 2015م[21]. ما لفت نظري هو محاولة معرفة تأثير الأخلاق على التصرفات المالية للمتعاملين ببطاقات الائتمان الإسلامية فيما يتعلق بالتأخير عن السداد في المواعيد المحددة. إلى أي مدى يؤثر الجانب الأخلاقى من الناحية العملية في ذلك؟ وما الأساليب التي استخدمتها المؤسسات المانحة لهذه المنتجات في التأثير على عملائها للاسراع في عملية الدفع وتجنب المماطلة؟ أُجريت التجربة في أندونيسيا على عينة من زبائن أحد المصارف الإسلامية هناك. أما الوسائل التي استخدمها المصرف للتأثير على عملية الدفع فقد تمثلت -حسبما تذكر الدراسة- في إرسال رسائل للمتأخرين عن السداد مع تغيير محتويات تلك الرسائل. ففى المرة الأولى (بعد يوم من التأخير عن السداد) يُرسل البنك رسالة تذكيرية عامة، بعدها وقبل يومين من انتهاء فترة السماح (10 أيام) ترسل رسالة أخرى إلا أنها تتضمن ترجمة لنص حديث الرسول -صلى الله عليه وسلم- الذي رواه البخاري ومسلم :"مَطْلُ الْغَنِيِّ ظُلْمٌ[22]". وجدت الدراسة أن هذه الرسالة ساهمت في زيادة نسبة السداد للحد الأدنى المطلوب من المبلغ بنسبة 20%، كما وجدت الدراسة أن إرسال تذكير عادي، أو رسالة لا تحتوي مثل تلك العبارات "الدينية" لا تأثير لها على السلوك. كما وجدت أن "المتعاملين يستجيبون لهذا النوع من الرسائل -القائم على نصوص دينية- بشكل أكبر من الحوافز أو العقوبات المالية". إن هذه النتائج غاية في الأهمية وهي تحتاج إلى مزيد أبحاث في هذا المجال وذلك لأن الأدبيات والممارسات المالية، وحتى "بعض الفتاوى" تذهب رأساً إلى العقوبات أو الحوافز المادية وتنسى أو "تتناسى" تأثير مثل هذه الوسائل التي تمثل أحد البدائل التي لا يمكن الاستغناء عنها أو تجاهلها لمعالجة التأخير في السداد.

إن تسليط الضوء على مثل هذه المسائل من الأهمية بمكان لأنها -حسب تقدير الباحث- تبين أن زبائن المصارف الإسلامية (وحتى غيرهم) ذوي فطر سليمة (هذا هو الأصل الذي ينبغي أن ينبنى عليه العمل في أول الأمر -وهو براءة الذمم من الانطواء على سيء الأخلاق)؛ ومن جهة أخرى ينبغى التأكيد على أهمية مثل هذه الأساليب غير المباشرة والمرتبطة بواقع الناس وهم "متلبسون" بالمعاملة بدل الأسلوب الوعظى المباشر الذي تفصل بينه وبين الممارسة مسافات. ومن ثم يمكن الخلوص إلى أن إجراء المزيد من الأبحاث النوعية والميدانية في هذا المجال مما ينبغى توجيه الجهود إليه. إن الدعوة إلى النظر في مثل هذه الإجراءات لاينبغى أن يفهم منه إلغاء غيره -مما هو موافق للشرع ومحقق للمصلحة التي تسعى السلطات لتحقيقها بما يعزز مصداقية القطاع المالي وحسن سير عمله. وهناك مسألة أخرى يحسن التنبه إليها وهى تتمثل في تخصيص جزء من أرباح الأموال "المجانية أو شبه المجانية" التي تتلقاها المصارف من المجتمع في بند الاحتياطيات الاختيارية التي تقتطعها المصارف لمواجهة مخاطر وطوارئ مختلفة؛ فليغطى جزء من هذا الخطر ضمن هذا البند للابتعاد قدر الإمكان عن المسائل الخلافية كمسألة غرامات التأخير عن السداد؛ حتى وإن كانت تدفع لجهات خيرية كما تنص بعض هيئات الرقابة الشرعية في إجازتها لذلك.

3. **التمويل الإسلامي وتمويل الإرهاب وغسيل الأموال.** تمثل ذلك في الدراسة التي قام بها الصندوق والتي صدرت في مطلع عام 2016م[23]. هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على مخاطر ارتباط التمويل الإسلامى بغسيل الأموال، وتمويل الإرهاب، وذلك -حسبما تزعم الدراسة- أن مخاطر هذه العمليات فيما يتعلق بالتمويل التقليدي واضحة ومدروسة، إلا أن الأمر ليس كذلك فيما يتعلق

بالتمويل الإسلامى ومن ثم ينبغى إجراء دراسات تتناول هذه الجوانب بالنسبة لهذا النوع من التمويل -كما يقول معدو الدراسة. ومن الأمور الهامة في هذا المجال فيما يتعلق بالمؤسسات المالية الإسلامية -كما تحدد الدراسة-:

1) خصوصية العلاقة التي تربط بين هذه المؤسسات والمتعاملين معها.
2) طريقة عمل المؤسسات المالية الإسلامية، وتعقد بعض العمليات والعقود التي تجريها.
3) إدارة المؤسسات المالية الإسلامية لمبالغ معتبرة من أموال الزكاة.

فهل فعلاً تدير المؤسسات المالية الإسلامية مبالغ معتبرة وكبيرة من أموال الزكاة؟ وما مقدار ذلك؟ وعلى أي أساس بُني ذلك التقدير؟ وكيف يتم صرفه في ظل قيام صناديق وهيئات عمومية متخصصة لجمع الزكاة وتوزيعها في الكثير من البلدان الإسلامية؟ الغريب في الأمر أن الدراسة ذكرت أن المؤسسات المالية الإسلامية تقوم بجمع الزكاة والصدقات نيابة عن زبائنها -وبأحجام معتبرة- لتتولى إدارتها ثم توزيعها!![24] لقد أطلقت الدراسة القول بدون أدلة، وفي هذا مجانبة للمنهج العلمى، وخاصة إذا علمنا أنه تم الربط بين الزكاة و"الإرهاب" في أعقاب أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام 2001م، كما وثقت لذلك بعض الدراسات[25]، فتم على إثر ذلك الإجهاز على العديد من المؤسسات الخيرية الإسلامية كما هو معلوم. والأمر الآخر الذي يجب تحريره بشكل منضبط هو تحديد المراد بالإرهاب بشكل علمي ينطبق على الجميع بغض النظر عن الدين، واللون، والعرق.

4. **البنوك التعاونية والبنوك الإسلامية.** تمثل المقارنات أحد الأساليب التي تسمح بالوقوف على جوانب التشابه والاختلاف بين الأشياء محل المقارنة، والأهم من ذلك -في مثل حالتنا- هو التعرف على الخائص المشتركة وتلك المتغايرة، وماذا يمكن أن يستفيد كل طرف مما لدى الآخر؟ جاءت الدراسة في هذا الباب بعنوان «المصارف التعاونية والإسلامية: ماذا يمكن أن تتعلم من بعضها البعض؟»[26]. في بداية الورقة تساءل معدوها :"لماذا هذا البحث؟"، وكانت الإجابة أن الأزمة المالية (2007-2008) فرضت على الأطراف ذات الصلة؛ ملاك، ومتعاملين، وسلطات إشراف، النظر في الخصائص «الجيدة» التي ينبغى توافرها في نظام مالي آمن ومستقر. ومن هنا تكمن أهمية الدراسة في أنها تسعى إلى التعرف على الخصائص الأساسية لهذه المؤسسات، والتي يمكن من خلالها استخلاص بعض المميزات الجيدة التي يفتقد الكثير منها -بل ربما يفتقدها بالكلية- النظام القائم. والجدير بالذكر أن تاريخ نشأة المصارف التعاونية قديم يعود لعام 1852م على يد (Franz Hermann Schulze-Delitzsch) في ألمانيا. وقد نشأت لأسباب دينية أو علمانية لتعزيز التعاون ومناهضة مضار الربا -كما تقول الدراسة. المصارف التعاونية والإسلامية كانت بعيدة عن أعمال المجازفات (speculation) المستندة على الرفع المالي العالي (High leverage). ومن ثم يمكن النظر إليهما كبديل للمصارف التجارية [عالية الرفع المالي والمخاطر والمجازفة]. القاسم المشترك الرئيس بين التعاونية والإسلامية استقطاب الأموال (liability side) من وحدات الفائض على أساس تقاسم المخاطر (risk sharing) «الغنم بالغرم»، إلا أنهما يختلفان في جانب استخدامات الأموال (assets side). ومن ثم تصل الدراسة إلى أن البنوك التعاونية تتعلم من الإسلامية في جانب توظيف الأموال بتنويع منتجاتها بدل قصرها على منتج القرض القائم على الفائدة، والإسلامية تتعلم من التعاونية تعزيز فكرة التعاون ليكون التمويل خادماً للمجتمع وليس لفئة محدودة منه. والجدير بالذكر أن بعض الدراسات[27] وجدت أن المصارف التعاونية أكثر استقراراً من التجارية بسبب بعض الخصائص والفلسفة التي يقوم عليها هذا النوع من المؤسسات -وقد اتينا على بعضها في ما مضى. إن المقارنة التي قام بها الباحثان مفيدة من غير شك إلا أن الدراسة لم تجب على سؤال محوري وهو: هل قيام المصارف على أساس تعاوني يُغني عن وجود مصارف قائمة على أساس تجاري -سواء كان إسلامياً و تقليدياً-؟ وإذا كان الأمر كذلك: ما هى المتطلبات القانونية والتشريعية اللازمة المناسبة لدعم هذا التوجه؟

5. **التمويل الإسلامى والإدماج المالى.** تُعرف الأدبيات الاقتصادية الإدماج المالي على أنه يمثل نسبة الأشخاص البالغين الذين يستخدمون الخدمات المالية النظامية بشكل أو بآخر (مثل فتح حساب مصرفي). بناءً عليه تقدر إحصائيات المنظمات الدولية عدد الذين لا يتوفرون على ذلك (unbanked) بحوالي 60% سكان المعمورة، في حين أن هذه النسبة تقدر بحوالي 70% في الدول الإسلامية[28]. انطلاقاً من رؤية البنك الدولي وغيره من أن الإدماج المالي يمثل أحد المفاتيح الهامة في تحقيق التنمية الاقتصادية، وانتشال العديد من الأفراد

من وطأة الفقر والبطالة والتهميش. فماذا قدم التمويل الإسلامى في هذا المجال؟ وهل وصل ما قدمه لمرحلة الإشباع؟ أم لديه إمكانيات لما يتم استغلالها بالطريقة المثلى بعدُ؟ هذه بعض التساؤلات التي تناولتها الدراسات قيد التحليل والمناقشة. وجدت دراسة البنك الدولي[29] - على سبيل المثال- والتي أُجريت على عينة من 65 ألف بالغ في أربع وستين (64) دولة من الدول التي لا يقل فيها عدد المسلمين عن نسبة 1%، ولا تزيد عن نسبة 99% من إجمالي السكان في خمس دول شمال إفريقية وشرق أوسطية -والتي لا تزال الصناعة فيها في بدايات مراحلها- استخداماً قليلاً للمنتجات المتوافقة مع الشريعة على الرغم من وجود زخم كبير لفرضية "تفضيل هذا النوع من الخدمات لعدد من المشاركين في الاستبيان، حتى وإن كانت تكاليفها مرتفعة"، ومن جهة أخرى نظر عمل آخر للبنك لمسألة الإدماج المالي من زاويتين يمكن أن يسهم بهما التمويل الإسلامى بشكل فعال في هذا المضمار. الأمران هما: استخدام صيغ المشاركة لتقديم التمويل المتناهى الصغر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، واستخدام الأدوات الاجتماعية -كالزكاة والوقف والصدقة والقرض الحسن- لإعادة توزيع الموارد المالية في الاقتصاد، ومن ثم الإسهام في تخفيض مستويات الفقر والبطالة، والتفاوت في توزيع الدخول، إلا أن الوضع -كما تقول الدراسة- في دول منظمة التعاون الإسلامى ليس على ما يرام بسبب قلة الاهتمام المطلوب لهذا الأمر من قبل صانعى القرار، وراسمى السياسات الاقتصادية والمالية في غالب هذه الدول؛ بمعنى أن الكثير من هذه الدول تفتقد إلى "الإرادة السياسية" والرغبة الصادقة والتي تمثل أحد العوامل الرئيسية للاستفادة من هذا النوع من التمويلات وهذا ما ظهر في بعض الدول التي انتهجت حكوماتها خططاً استراتيجية لتفعيل دور التمويل الإسلامى بالشكل الذي يخدم خططها وأهدافها الاقتصادية -كما هو الشأن في ماليزيا على سبيل المثال-. لا شك في أهمية دراسة الإدماج المالي، إلا أن الثمار التي تعلقها عليه مثل هذه الدراسات يحتاج إلى مزيد تأمل وفحص، لأنه وُجد -على سبيل المثال- في الدول الإسلامية النفطية أن غالب التمويلات الإسلامية متجهة لأغراض الاستهلاك وليس الاستثمار، ومن ثم إرهاق كاهل الاقتصاد بالديون التي قد تتحول إلى مأزق وعائق بدل أن تكون أحد المفاتيح الأساسية لتحقيق النهوض الاقتصادي المطلوب. ومن جهة أخرى، فإنه في ظل الظروف الصعبة التي تمر بها العديد من الدول بعد الانخفاض الحاد الذي شهدته أسعار النفط ينبغى تطوير منتجات وخدمات مالية من شأنها أن تعزز ثقافة الإدخار كما كانت تجربة بنوك الإدخار المحلية في مصر في ستينيات القرض الماضى[30]، وكذا تجربة صندوق الحج الماليزي الذي لا يزال مسمراً في العطاء، ويتقدم مع مرور الأيام.

6. **إسهام التمويل الإسلامى فى التنمية والنمو الاقتصادي.** تعتبر هذه المسألة أحد القضايا التي دار حولها النقاش ولايزال لأنها تمثل أحد المعايير الموضوعية التي يمكن من خلالها قياس "النفع" أو المردود الاقتصادي الجيد للتمويل الإسلامي في البيئات التي يعمل بها. وقد وجدت دراسات كلتا المؤسستين أن هذا الأمر تحقق إلى حد ما. فعلى سبيل المثال جاءت دراسة الصندوق[31] على شكل تساؤل محوري "هل المصرفية الإسلامية جيدة للنمو [الاقتصادي]؟"، وكان الجواب أنه على الرغم من صغر حجم هذا التمويل مقارنة بنظيره التقليدي، فإن نتائج الدراسة تبين أن الأمر يبدو كذلك من خلال فحص الكاتبين للمسألة على مدى عشرين عاماً (1990-2010م) على عينة من دول إسلامية ذات مستويات دخول متباينة؛ ضعيفة، ومتوسطة، وقوية. وأكدت الدراسة أن النتائج قوية (robust) من الناحية الإحصائية بعد الأخذ بعين الاعتبار مواصفات مختلفة فيما يتعلق بتركيبة العينة، والفترات الزمنية. أما دراسة البنك[32] فقد فحصت الإمكانات التي يقف عليها التمويل الإسلامى من أجل الإسهام في تحقيق أهداف برنامج التنمية العالمية الشاملة (2015-2030م). وخلصت الدراسة إلى أن المبادئ التي تحكم عمل التمويل الإسلامى، وخاصة مسألة ارتباط التمويل بالنشاط الاقتصادي وتبعيته له من شأنه أن يجعل من التمويل الإسلامى عنصراً مساعداً بشكل فعال في تعزيز النمو الاقتصادي، والإدماج المالي، والوساطة المالية، ومن ثم الإسهام بشكل فعال في تحقيق الاستقرار والتنمية. لا شك أن هذه الجوانب التي أتت عليها تلك الدراسات تعزز القناعات التي يحملها العديد ممن فحصوا مبادئ هذا النوع من التمويلات بشكل دقيق من أنه يملك مقومات "ذاتية قوية" إذا استغلت الإستغلال الأمثل، وكانت على الجادة الشرعية حقيقة لا صورة. ومع تقرير ذلك ينبغى الانتباه إلى أن الأمر الهام الذي يمكن الخروج به من خلاصات ونتائج هذه الدراسات هى أن التمويل الإسلامى ما هو إلا جزء متمم للنظام المالي القائم، وليس بديلاً بالمعنى الذي قد يفهمه البعض من أنه "الأفضل"، و"الأحسن". ومن جهة أخرى يؤخذ على هذه الأهداف العامة التي تطلقها هذه المؤسسات بين الفينة والأخرى من أن منطلقها قد لا يتلاءم مع بيئة المجتمعات العربية والإسلامية، ومن ثم فإن إقحام التمويل الإسلامى في هذا المجال -دون الأخذ بعين الاعتبار تلك الخصوصية- من شأنه أن يحكم عليه بالفشل إذا فشلت تلك المؤسسات في تحقيق ما تصبو إليه من أهداف كما حصل مع أهداف

الألفية (The MDGs 2000) أو غيرها من برامج هذه المؤسسات والتي تنتمي لما بات يعرف في الأدبيات الاقتصادية بإجماع واشنطن[33]. وأخطر ما في هذه الوصفات الجاهزة، والتي يراد منها أن تكون أنموذجاً عالمياً للجميع أنها زادت من تنامي بعض الظواهر السلبية كالفوراق الشاسعة في توزيع الدخول والثروات بين الأغنياء والفقراء[34].

7. **المشتقات المالية وإدارة المخاطر والتصكيك.** من المواضيع الهامة والحساسة في ذات الوقت وذلك بالنظر لما يكتنف مسألة معالجتها والتأسيس لها من الصعوبة البالغة. إلا أنه لا يمكن بحال النأي عن عدم التناول لها. فيما يتعلق بالمشتقات حاولت دراسة الصندوق[35] تقديم إطار نظري كلي "للمشتقات الإسلامية" من خلال التمحيص والمناقشة لبعض "المبادئ العملية" التي استندت إليها بعض العقود والإجراءات المشروعة؛ ففي ما يخص العقود أشارت الدراسة إلى: السَّلم، والاستصناع، والبيع بالثمن المؤجل، وفي باب الإجراءات أشارت إلى بيع العربون، وخيار الشرط، والوعد. الاتجاه الذي سارت عليه الدراسة كما هو واضح من عنوانها، ومن مناقشتها وتركيزها إلى العمل على "أسلمة المشتقات" لأن عدم وجود عقود من هذا القبيل يمثل "فراغاً" كبيراً في مجالي التحوط وإدارة المخاطر كما تقرر الدراسة. يستشف هذا الإلحاح الذي سارت عليه الدراسة من قناعة الذين قاموا بها -فيما بدا لي- من أن الدور الذي تقوم به المشتقات مهم جداً، و"مفيد" في التمويل التقليدي. إن المرء ليعجب أشد العجب من هذا الطرح ومن إطلاق القول بالقيمة المضافة التي تنضوي عليها عقود المشتقات، وذلك على الرغم من الأضرار التي سببتها هذه الأدوات والخلل الكبير الذي أحدثته في أسواق المال قبل وعقب الأزمة المالية الأمريكية. ومن جهة أخرى فإن المستندات التي اعتمدت عليها؛ كإباحة بيع العربون لدى بعض المذاهب الفقهية لا يمكن التسليم بالاتكاء عليه ولا على ما كان شبيهاً به للخلوص إلى أن مبادئ التمويل الإسلامي، وبعض ممارساته وتطبيقاته تحمل في طياتها إنْ بشكل صريح (explicit)، أو بشكل ضمني (implicit) إباحة المشتقات[36]. والخلاصة التي يمكن الخروج بها في مثل هذا الموضوع هي: نعم للتحوط في ظل الشريعة ضد المخاطر، ونعم للبحث عن حلول وأدوات لإدارة المخاطر بشكل فاعل، ولكن لا يمكن أن يكون ذلك بأية وسيلة، وعلى أساس أي مبدأ (مثل مبدأ حل تأجيل أحد البدلين في العقود المعروفة كالسَّلم، والبيع الآجل، والاستصناع). وفيما يتعلق بالصكوك فقد جاءت دراسة الصندوق[37] مثيرة في عنواها، وللنقاط المحددة التي تبحثها والتي تمثلت في فحص "ردة فعل السوق" حيال نوع الصكوك المصدر، و"الخصائص التي ينبغي توافرها في عالم الشريعة" الذي يتولى "إجازتها"هل يؤثر ذلك في ردة فعل السوق؟ افترضت الدراسة أن الأمر كذلك، وتوصلت إلى أن الإجابة التي استندت إلى عينة مكونة من 131 إصداراً للصكوك لشركات مختلفة وعلى مستوى ثمانية دول خلال الفترة 2006-2013م أثبتت فرضية الدراسة؛ حيث أن صكوك الإجارة هي المفضلة على غيرها من هياكل الصكوك، وأن خصائص مثل "السمعة"، و"العدد (كلما كبر كان أفضل)"، و"القرب من موقع الإصدار (كوجود الغالبية في بلد الإصدار)" بالنسبة لعلماء الشريعة المجيزين للصكوك عوامل تؤثر بشكل إيجابي بالنسبة لتقويم السوق للصكوك المصدرة من قبل الشركات. إن نتائج كهذه تطرح عدداً من التساؤلات الجوهرية فيما يتعلق بالوضعية التي آل إليها سوق الصكوك والتي تجد إقبالاً متزايداً من قبل العديد من الدول والمؤسسات: هل هذا الاهتمام ناجم عن قناعة بأن هذه الأدوات تمثل خياراً أفضل من السندات التقليدية؟ أم أنها لا تختلف معها إلا في الشكل والتسمية؟ ومن ثم فإن ما يحصل لأدوات صناعة التمويل الإسلامي أنها تقترب أكثر فأكثر -من حيث الخصائص والوظائف- إلى نظيرتها التقليدية وليس العكس كما كان "يُفترض"، وخاصة أدوات الدَّيْن، والأمر الآخر المهم هو أن التركيبة الحالية لأسواق المال والتشريعات التي تسندها لا تزال تمنح الأفضلية لصيغ المداينات على المشاركات، ومن ثم فإنها تعمل على تعزيز هيمنة هذا النوع من الصيغ التمويلية على حساب غيرها.

8. **الحوكمة والالتزام الشرعي.** تُعد حوكمة الشركات من الموضوعات التي نالت حظاً وافراً من التناول في الأدبيات المعاصرة على مستوى العديد من المؤسسات والقطاعات، ومن ثم لم تكن المؤسسات المالية الإسلامية بمنأى عن هذا الموضوع. ومن المجالات المحددة في هذا الصدد ما يتعلق بجانب الانضباط الشرعي انطباطاً حقيقياً لا وصورياً؛ انضباطاً تحكمه قواعد وإجراءات واضحة من شأنها أن تعزز الثقة والمصداقية بالنسبة لأمر يتوقف عليه أمر الوجود من الأساس. ومن هنا اهتمت المؤسسات الدولية بهذا الجانب -لا قناعة بأهمية تطبيق الشريعة- ولكن بسبب هذا الربط المتجذر لبقاء المؤسسات المالية الإسلامية، واستمرار عملها بعامل الإلتزام الشرعي. ولهذا كان السؤال المحوري الذي يمكن استكشافه من الأدبيات التي تعرضت لهذا الأمر يتمثل في: ما الذي يمكن أن تقدمه قواعد حوكمة الشركات لتعزيز

جانب الامتثال لضوابط الشريعة الإسلامية؟ جاء التناول للموضوع في الدراسة التي قام بها البنك[38]، والتي حاولت الإجابة على التساؤلات السابقة من خلال مراجعة ما هو قائم من ممارسة في هذا الشأن وتقديم إطار مقترح (framework) يجمع بين الترتيبات الداخلية والخارجية لتعزيز الممارسات الجيدة في هذا المضمار. لقد أبانت المراجعة التي قامت بها الدراسة على أن الغالب في الترتيب لمسألة الإلتزام الشرعى لدى المؤسسات المالية الإسلامية[39] يتمثل في ترتيب داخلى في شكل هيئة رقابة شرعية يعينها المساهمون، ومن ثم فإن هذه الهيئة جزء من المؤسسة لأنها تتقاضى "أجراً[40]" منها نظير قيامها بالعمل (الفتوى لضمان الالتزام الشرعى). وفي هذا مخالفة للعديد من قواعد الحوكمة ومبادئها ومن ذلك الاستقلالية، والحد من تضارب المصالح بين المكونات الإدارية الهامة في المؤسسة من أجل ضمان تحقيق مصالح الأطراف ذات العلاقة، وليس الملاك أو المساهمين. ومن الأمور المهمة كذلك الإفصاح عن الخلفية العلمية والمهنية لأعضاء هيئات الرقابة الشرعية، والإفصاح "قدر الإمكان وبما لايضر القدرة التنافسية وحقوق الملكية الفكرية" عن المنهجية والمستندات الشرعية التي اعتمدت عليها الهيئة في إصدار قرارتها بشأن العمليات والعقود التي عُرضت عليها؛ وفي هذا -حسب تقديري- خدمة ليس لجانب الحوكمة فقط بل إثراء الفقه الإسلامى في جانب المعاملات. ومن أجل تلافي بعض ما قد يشوب الترتيب الداخلى السائد من محاذير واعتراضات قدمت الدراسة مقترحاً يجمع بينه وبين الترتيب الخارجي؛ في شكل هيئة رقابة مركزية مستقلة تابعة للبنك المركزي -كما هو معمول به لدى بعض الدول-، والتدقيق الشرعى الخارجى تقوم به جهات مستقلة، كما هو الشأن -على سبيل المثال- فيما يتعلق بالتدقيق في المجال المحاسبي.

لا شك أن أي إجراء أو مقترح من شأنه تعزيز هذه الخاصية -تحقيق الانضباط الشرعى- التي تميز التمويل الإسلامى عن غيره، وتمكين العمل بها حقيقة لا صورة ومظهراً أمر غاية في الأهمية وهو محل تقدير وترحيب. إلا أن الإشكال الكبير الذي قد يعترض مقترحات هكذه هو هل سيكتب لذك النجاح؟ ومن سيتولى أمره؟ و لا شك أن جهات الإشراف -كما بينت التجربة، وكما تشير لذلك كتب السياسة الشرعية هى التي من شأنها أن تقدم الكثير في هذا المجال، لأنها قدمت الكثير فيما يتعلق بتطبيق المعايير الاحترازية وغيرها من الضوابط، أفلا يتستحق الأمر منها القيام بشيء مماثل في هذا الصدد فيما يتعلق بعمل المؤسسات المالية الإسلامية لتعزيز الثقة، ووضع حد للتضارب والبلبة؟

خاتمة:

تعرضت الدراسة فيما مضى من فقرات بالرصد والتحليل والمناقشة لأهم النتائج والخلاصات التي توصلت لها تسعة وأربعون دراسة صادرة عن كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير فيما يتعلق بجوانب مختلفة بصناعة التمويل الإسلامي. وقد أتى البحث ليعزز بعض الجوانب المنهجية التي رسمها الكاتب في البحث الذي نشره قبل ثلاث سنوات (بلوافي، 2014م) في كيفية التعامل مع هذا النوع من المعالجات؛ بتجنب العموميات (الغرب قال كذا وكذا أو توصل لكذا وكذا)، والتناول المحدد (الشخصى و/أو المؤسسى، والزماني)، وعلى نوع معين من الدراسات بينها قدر كبير من التجانس لتكون النتائج والمناقشة ذات معنى وبال. ومن جهة أخرى فإن الحقيقة التي يمكن الخروج بها أن النظم المالية السائدة تعاني من التخبط الشديد، وأن العالم يبحث عن "مخرج"، ومن ثم يمكن عزو -ولو بنسبة بسيطة- الاهتمام بالتمويل الإسلامى إلى هذا الأمر، وذلك لأن غالب الدراسات المرصودة في عينة البحث أُجريت في فترة ما بعد الأزمة المالية الأمريكية. ويبقى التحدي الرئيس في ذلك: هل وجد العالم في تطبيقات هذا التمويل ما أقنعه "بجدارته" وتفوقه على نظيره التقليدي؟ الإجابة وبكل أسف -كما مر معنا - ليس بعد. وهذا ما يتطلب المراجعة الفاحصة والوقفة المتأنية مع الواقع العلمى والعملى الذي آل إليه وضع الصناعة بعد هذه المسيرة التي شهدت انتشاراً عددياً كبيراً لمؤسسات التمويل الإسلامى، وعلى مستوى بيئات متنوعة؛ مسلمة وغير مسلمة.

إن هيمنة المعالجات التطبيقية في الدراسات التي قام بها كل من الصندوق والبنك مع التركيز على موضوعات مثل الاستقرار المالي، والإدماج المالي، والإسهام في النمو والتنمية مؤشر آخر يدل على أن ما ينظر إليه العالم هو التطبيق، وتقديم المثال العملى أكثر من التنظير، و"الادعاءات". ومن جهة أخرى بينت الخلاصات والنتائج التي أمكن الوقوف عليها مجالات واعدة تحتاج إلى مزيد بحث وتناول لما لها من آثار بالغة ليس على المستوى العملى للصناعة فحسب، بل وعلى مستوى الاجتهاد الفقهى فيما يتعلق ببعض المسائل التي تضاربت فيها الفتاوى ولا تزال، ومن ذلك كيفية التعامل مع التأخر في سداد ما يترتب على المتعاملين من مستحقات مالية؛ فالذي ركزت عليه الفتاوى هو جانب الردع المادي (الشروط الجزائية) ولم تأخذ في الحسبان الجانب الأخلاقي وكيفية تعزيزه، والدور الذي يمكن أن تلعبه المؤسسات

المالية -كما مر معنا- وفي هذا حفظ لجوانب اقتصادية (حفظ المال وتوجيهه لأغراض أخرى بدل استهلاكه عبر هذه الغرامات)، واجتماعية هامة تفيد في الرقى الحضاري بواقع المجتمعات المسلمة المعاصرة.

ومن الجوانب المهمة التي أبانت عنها الدراسة أهمية الاعتناء بقواعد البيانات المتعلقة بنشاط المؤسسات المالية الإسلامية لما لها من انعكاسات إيجابية على توفير معطيات موضوعية، وذات مصداقية لإعداد بحوث نوعية بالنسبة للطلبة والباحثين. واللافت في هذا الشأن أن الذي يتولى ذلك هو مؤسسات أجنبية وبرسوم عالية؛ العديد من الدراسات التي تعرض لها البحث اعتمدت على قاعدة البيانات التجارية المشهورة (Bankscope)، فما أحرى أن تتعاون المؤسسات العاملة والداعمة للصناعة مع مراكز الأبحاث والجامعات لأخذ زمام المبدرة في هذا المجال.

هوامش البحث

[1] بلعباس، عبد الرزاق. "**كتابات غير المسلمين عن الاقتصاد الإسلامي: 1976-2008 –فرنسا نموذجاً-**". المؤتمر العالمي السابع للاقتصاد الإسلامي، السعودية: جامعة الملك عبد العزيز، 1429هـ/2008م، ص . 609-633.

[2] بلوافي، أحمد. "**كتابات غير المسلمين عن الاقتصاد الإسلامي: 1976-2008 –بريطانيا نموذجاً-**". المؤتمر العالمي السابع للاقتصاد الإسلامي، السعودية: جامعة الملك عبد العزيز، 1429هـ/2008م، ص . 579-607.

[3] أبو شعلة، محمد علي. "**الأزمة المالية العالمية وأثرها في التوجهات الغربية نحو المصرفية الإسلامية**". مؤتمر "الأزمة الاقتصادية العالمية المعاصرة من منظور إسلامي"، عمان: المعهد العالمي للفكر الإسلامي وجامعة العلوم الإسلامية العالمية.

[4] بلوافي، أحمد. "نحو قراءة موضوعية لكتابات غير المسلمين عن التمويل الإسلامي في ضوء الأزمة المالية العالمية: ولمْ بويتر أُنموذجاً". **مجلة إسلامية المعرفة**، المجلد 78، خريف 1435هـ/2014م، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، عمان، الأردن ص ص. 75-104.

[5] Belouafi, Ahmed and Belabes, Abderrazak. "Research Trends on Zakāh in Western Literature". **Islamic Economic Studies**, Vol. 24, No. 1, 2016 (49-76).

[6] Karsten, Ingo. (1982). Islam and Financial Intermediation. **Staff Papers (International Monetary Fund)**, Vol. 29, No. 1 (Mar., 1982), pp. 108-142.

[7] Khan S. Mohsin and, Mirakhor, Abbas. (1985). **The Financial system and monetary policy in an Islamic Economy**. Washington: IMF, DM/85/72.

[8] Nadeem U Haque and Abbas Mirakhor. (1985). **Optimal Profit-Sharing contracts and investment in an Interest-free Islamic Economy**. Discussion paper, Report No. DRD205, Washington: Word Bank.

[9] Khan S. Mohsin. (1986). **Islamic Interest-Free Banking: A Theoretical Analysis**. reprinted in Mohsin S. Khan and Abbas Mirakhor (eds). (1987). Theoretical Studies in Islamic Banking and Finance. Houston (USA): The Institute for Research and Islamic Studies, pp. 15-35.

[10] Iqbal, Zubair, and Mirakhor, Abbas. (1987). **Islamic Banking**. IMF Occasional Paper No. 49, Washington: IMF.

[11] Imam, Patrick and Kpodar, Kangni. (2010). **Islamic Banking: How Has it Diffused?** IMF working paper, WP/10/195, Washington: IMF.

[12] Nadeem Ul Haque and Mirakhor, Abbas. (1998). **The Design of Instruments for Government Finance in an Islamic Economy**. IMF working paper, Washington: IMF.

[13] وهي متوفرة على الرابط التالي: https://ssrn.com/abstract=884489.

[14] وهي متوفرة على الرابط التالي: https://mpra.ub.uni-muenchen.de/56003/1/MPRA_paper_56003.pdf.

[15] وهي متوفرة على الرابط التالي: http://unpan1.un.org/intradoc/groups/public/documents/apcity/unpan024240.pdf، وعلى موقع: https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=884583 ، ونشرت عام 1990م في مجلة تصدرها جامعة شيكاغو كما هو موضح أدناه:

Khan S. Mohsin and, Mirakhor, Abbas. (1990). "Islamic Banking: Experiences in the Islamic Republic of Iran and in Pakistan. **Economic Development and Cultural Change**, Vol. 38, no. 2 (Jan., 1990): 353-375.

[16] Khan S. Mohsin and Mirakhor, Abbas. (1991). **Islamic Banking**. IMF working paper No. 91/88, Washington: IMF.

[17] Farooq, Moazzam and Zaheer, Sajjad. (2015). **Are Islamic Banks More Resilient during Financial Panics?** IMF working paper, WP/15/41, Washington: IMF.

[18] Hesse, Heiko and Čihák, Martin. "**Islamic Banks and Financial Stability: An Empirical Analysis". IMF working paper, WP/08/16, Washington: IMF.**

[19] بلوافي، أحمد. "البنوك الإسلامية والاستقرار المالي: مناقشة نتائج ورقة عمل صادرة عن صندوق النقد الدولي. ورقة مناقشة، **مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد الإسلامي**، 2008، م 22، ع 2، ص ص. 71 -96.

[20] حيث أنها تقارب نسبة 7% من التوظيفات المصارف الإسلامية مجتمعة كما يشير لذلك التقرير الذي أصدره البنك الإسلامي للتنمية بالاشتراك مع البنك الدولي (The World Bank and Islamic Development Bank Group, Global Report on Islamic Finance. (2016). Washington: World Bank and IDBG, pp. 60-61)؛ بل إن صيغة المضاربة وهي التي قُدمت كأساس في معظم نظريات الوساطة المالية كصيغة بديلة لعقد التمويل الربوي القائم على الفائدة لم تصل بعد إلى مستوى 2% لدى معظم المصارف الإسلامية في جانب التوظيفات للأموال، (The World Bank et al., Ibid: 60).

[21] Bursztyn, Leonardo, Fiorin Stefano, Gottlieb Daniel, Kanz Martin. (2015). "**Moral Incentives: Experimental Evidence from Repayments of an Islamic Credit Card**". Policy Research Working Paper 7420, September, Washington: The World Bank.

[22] The message states: "non-repayment of debts by someone who is able to repay is an injustice.", Bursztyn et al., Ibid, p. 2.

[23] Kyriakos-Saad, Nadim, Vasquez Manuel, El Khoury Chady, and El Murr Arz. (2016). "**Islamic Finance and Anti-Money Laundering and Combating the Financing of Terrorism (AML/CFT)**". WP/16/42, Washington: IMF.

[24] "Management of high volume of Zakat and Sadaqat by Islamic finance institutions - Zakat and Sadaqat funds are collected on behalf of and from customers, often in large volumes, and are managed and disbursed by Islamic financial institutions...", Kyriakos-Saad et al. (2013). Ibid: 10.

[25] أنظر على سبيل المثال: السلومي، محمد. "**العمل الخيري ودعاوى الإرهاب**". مجلة البيان. لندن: المنتدى الإسلامي، 2005م.

[26] Al-Muharrami, Saeed and Hardy, Daniel C. (2013). "**Cooperative and Islamic Banks: What can they Learn from Each Other?**" IMF working paper, WP/13/184, IMF: Washington D. C.

[27] Hesse, Heiko and Čihák, Martin. (2007). "**Cooperative Banks and Financial Stability**". IMF working paper, WP/07/2, Washington: IMF, p. 3.

[28] De Luna-Martínez, José and Diaz, Sergio Campillo. "**Islamic finance in Malaysia: Filling the gaps in financial inclusion**". World Bank Blog on Islamic Finance, 2016.

[29] Demirguc-Kunt, Asli; Klapper, Leora and Randall, Douglas. (2013). "**Islamic Finance and Financial Inclusion: Measuring Use of and Demand for Formal Financial Services among Muslim Adults**". Development Research Group, Washington: The World Bank.

[30] ذكرت إحدى الدراسات عن هذه التجربة أنها ساهمت في إدخال ثقافة الادخار لدى 61% من المتعاملين مع البنك، وتعزيزها لدى 78% الذين لم تكن لهم مدخرات سوى مع هذا البنك، وهذا ما يبين الدور الهام الذي يمكن أن تلعبه المؤسسات التمويلية في الإدماج المالي إذا كسبت تلك المؤسسات ثقة المتعاملين معها كما هو الشأن في تجربتي مصر وماليزيا:

Alonso, Inmaculada, Macias. "**Mit-Ghamer: Pioneering in Islamic Banking"**. Paper presented at the 10th ICIEF. Doha, 23-24 March 2015.

[31] Imam, Patrick and Kpodar, Kangni. (2015). "**Is Islamic Banking Good for Growth?**" IMF working paper, WP/15/81, Washington: IMF.

[32] Ahmed, Habib; Mohieldin, Mahmoud; Verbeek, Jos and Aboulmagd, Farida. (2015). "**On the Sustainable Development Goals and the Role of Islamic Finance**". Policy Research Working Paper, WPS7266, Washington: The World bank.

[33] لمعرفة تاريخ هذا المصطلح، وكيف نشأ، وحقيقة ما ينضوي عليه يمكن العودة إلى:

John Williamson. (2004). "**A Short History of the Washington Consensus**". Available at: https://piie.com/publications/papers/williamson0904-2.pdf.

Pettinger, Tejvan. (2013). "**Washington consensus – definition and criticism**". London: SOAS. Available at: http://www.economicshelp.org/blog/7387/economics/washington-consensus-definition-and-criticism/.

[34] هناك العديد من التقارير التي توثق لهذه الظواهر وتحذر من آثارها الوخيمة. ومن ذلكم التقارير التي تصدرها منظمة أوكسفام الخيرية ببريطانيا. ومن آخر تقاريرها في هذا الشأن: Oxfam. (2017). "**An Economy for the 99%**". Oxfam Briefing Paper. Oxfam: London.

[35] Jobst, Andreas A. and Solé, Juan. (2012). "**Operative Principles of Islamic Derivatives – Towards a Coherent Theory**". IMF working paper, WP/12/63, Washington: IMF.

[36] يُراجع السويلم، سامي. (2013م). "**مدخل إلى أصول التمويل لإسلامي**". الرياض: مركز نماء للبحوث والدراسات. ص. 186-197، في مناقشته لمن حاول الاستناد إلى تلك المبادئ أو الصيغ لإباحة المشتقات لغرض التحوط وليس المجازفة.

[37] Godlewski, Christophe J., Turk, Rima and Weill, Laurent. "**Do the Type of Sukuk and Choice of Shari'a Scholar Matter?"** IMF working paper, WP/14/147, Washington: IMF, 2014.

[38] Grais, Wafik and Pellegrini, Matteo. "**Corporate Governance and Shariah Compliance in Institutions Offering Islamic Financial Services**". World Bank Policy Research Working Paper 4054, November 2006. Washington: World Bank.

[39] راجعت الدراسة ذلك على مستوى 13 مؤسسة مالية إسلامية.

[40] يجب التنبيه على أن المقصود في النقاش هنا ليس أخذ الأجر على الفتوى، وإنما مصدر ذلك؛ المؤسسة التي تحتضن الهيئة أم ينبغي النظر في مصدر آخر مستقل لتلافي إشكالية تضارب المصالح.

ملاحق الدراسة : ملحق (1) – دراسات الصندوق من 1982 – 2016م

سنة النشر	عنوان الدراسة
1982	Islam and Financial Intermediation
1985	The financial system and Monetary policy in an Islamic Economy
1986	Islamic Interest-Free Banking: A Theoretical Analysis
1987	Islamic Banking
1988	Stabilization and Growth in an Open Islamic Economy
1989	Islamic Banking: Experiences in the Islamic Republic of Iran and Pakistan
1991	Islamic Banking
1998	Islamic Banking - Issues in Prudential Regulations and Supervision
1998	The Design of Instruments for Government Finance in an Islamic Economy
1998	Monetary Operations and Government Debt Management Under Islamic Banking
2002	Islamic Financial Institutions and Products in the Global Financial System: Key Issues in Risk Management and Challenges Ahead
2007	The Economics of Islamic Finance and Securitization
2007	Introducing Islamic Banks into Conventional Banking Systems
2007	Sukuk vs. Eurobonds: Is There a Difference in Value-at-Risk?
2008	Islamic Banks and Financial Stability: An Empirical Analysis
2008	Islamic Bond Issuance - What Sovereign Debt Managers Need to Know?
2010	Islamic Banking: How Has it Diffused?
2010	The Effects of the Global Crisis on Islamic and Conventional Banks: A Comparative Study
2011	The Behavior of Conventional and Islamic Bank Deposit Returns in Malaysia and Turkey
2012	Operative Principles of Islamic Derivatives: Towards a Coherent Theory
2012	What's in it for Me? A Primeron Differences between Islamic and Conventional Finance in Malaysia
2013	Cooperative and Islamic Banks : What can they Learn from Each Other?
2014	Islamic Finance in Sub-Saharan Africa: Status and Prospects
2014	Do the Type of Sukuk and Choice of Shari'a Scholar Matter?
2014	Islamic Banking Regulation and Supervision: Survey Results and Challenges
2014	Regulation and Supervision of Islamic Banks
2015	Can Islamic Banking Increase Financial Inclusion?
2015	Are Islamic Banks More Resilient during Financial Panics?
2015	Islamic Finance : Opportunities, Challenges, and Policy Options
2015	Is Islamic Banking Good for Growth?
2015	Islamic Finance, Consumer Protection, and Financial Stability
2015	An Overview of Islamic Finance
2015	Monetary Operations and Islamic Banking in the GCC : Challenges and Options
2015	Resolution Frameworks for Islamic Banks
2016	Islamic Finance and Anti-Money Laundering and Combating the Financing of Terrorism (AML/CFT)
2016	Monetary Policy in the Presence of Islamic Banking

ملحق (2) - دراسات البنك 1986 – 2016م

سنة النشر	عنوان الدراسة
1986	Optimal profit-sharing contracts and investment in an interest-free Islamic economy
1999	An application of IF principles to microfinance
2004	Regulating Islamic Financial Institutions: The Nature of the Regulated
2006	Corporate Governance in Institutions Offering Islamic Financial Services: Issues and Options
2006	Corporate Governance and Stakeholders' Financial Interests in Institutions Offering Islamic Financial Services
2006	Corporate Governance and Shariah Compliance in Institutions Offering Islamic Financial Services
2010	Islamic vs. Conventional Banking Business Model, Efficiency and Stability
2011	The Role of Islamic Finance in Enhancing Financial Inclusion in Organization of Islamic Cooperation (OIC) Countries
2013	Islamic Finance and Financial Inclusion Measuring Use of and Demand for Formal Financial Services among Muslim Adults
2014	Sukuk Markets A Proposed Approach for Development
2015	Moral Incentives Experimental Evidence from Repayments of an Islamic Credit Card
2015	On the Sustainable Development Goals and the Role of Islamic Finance
2016	Developing Islamic Finance in the Philippines